

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس السياسة الخارجية الجزائرية

محاضرات أقيمت على طلبة السنة الأولى ماستر تخصص علاقات دولية

إعداد الدكتور: عادل بن عمر

مقدمة

تعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة من القيم التي تتبناها الدولة في محيطها الخارجي، والتي تهدف إلى الدفاع عن مصالحها وخلق مكانة معتبرة بين الدول.

لقد سعت الجزائر منذ استقلالها الى انتهاج سياسية خارجية فعالة ومؤثرة على الصعيدين الإقليمي والدولي، والعمل على بناء دولة مستقرة سياسيا واجتماعيا وقوية اقتصاديا وعسكريا، وهذا ما يتطلب من صانع القرار بناء استراتيجية تحدد الاولويات وتختار الوسائل المناسبة لتنفيذ الاهداف من اجل خدمة المصلحة الوطنية ولعب ادوار اقليمية تتناسب والامكانيات المادية وغير المادية التي تتمتع بها.

ورسمت الجزائر سياستها الخارجية وفق منهج تتجه به إلى الساحة الخارجية لتحقيق مصالحها الوطنية، وينطلق من مجموعة المبادئ التي لا تزال تحافظ عليها والمستلهمة من ثورتها التحررية، فتعدد دوائر الانتماء والنشاط للسياسة الخارجية الجزائرية ليس فقط الجغرافية بل الحضارية والإستراتيجية، يبلور أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية.

وهذه المحاضرات تقدم دراسة تحليلية للسياسة الخارجية الجزائرية من خلال البحث عن مبادئ أو مرتكزات هذه السياسة، ومعرفة أهم المحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر في تحقيق هاته الأهداف، ثم إدراك المؤسسات المعلنة والخفية التي ترسم تلك السياسة الخارجية الجزائرية، بناء على واقع دستوري وبيروقراطي عملي، بالإضافة إلى دراسة محاورها واتجاهاتها بفضائها الإفريقي والمتوسطي، ومعرفة أسباب وحقائق تلك التوجهات لا سيما منها الأمنية. وانطلاقا من هذا، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهي محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية التي تؤثر في مسيرتها العملية في لعب ادوار فاعلة في مختلف دوائر انتمائها؟
وتتفرع عن هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:
-ماهي مبادئ ومرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية؟
- فيما تتمثل محددات السياسة الخارجية الجزائرية؟
- ما هي بيروقراطية او مؤسسات رسم السياسة الخارجية الجزائرية؟
- ما هي محاور ودوائر اهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية؟
- ما هو مسار السياسة الخارجية الجزائرية، وما هي تحدياتها المستقبلية؟

مبادئ واهداف السياسة الخارجية الجزائرية

أولاً: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

تستلهم السياسة الخارجية الجزائرية مبادئها من مجموعة المواثيق منها بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام وميثاق طرابلس، ومجموعة من النصوص الدستورية التي تؤكد عليها مختلف الدساتير .

1. الحل السلمي للنزاعات الدولية واحترام سيادة الدول

يؤكد الدستور الجزائري لسنة 2019 في المادة 29 على أن الجزائر تتمتع عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرّيتها، وتبذل جهودها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.¹ ويرتكز نهج السياسة الخارجية الجزائرية على اعتماد الطرق السلمية في حل النزاعات الدولية، وذلك عن طريق الوساطة والتفاوض والمسااعي الحميدة والتوفيق، ولعل هذه الآليات تدخل ضمن الدبلوماسية الوقائية التي تحول دون تطور النزاع.

وهناك مجموعة من الأزمات التي برزت فيها السياسة الخارجية الجزائرية؛ كالوساطة بين العراق وإيران في 1975، والقيام بمسااعي حميدة لتسوية المقاطعة بين المغرب وموريتانيا في 1969، كما حالت دون تفجير الأوضاع بين تونس وليبيا في 1974 عقب فشل مشروع الوحدة، وأزمة الرهائن الأمريكيين 1980.² كما قامت الدبلوماسية الجزائرية بحل النزاع الإثيوبي الاريثري في 2000، والوساطة في مالي بين الفرقاء الماليين والأمر ذاته في ليبيا.

كما تنص مختلف دساتير الجزائر على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، حيث تؤكد على الامتناع عن اللجوء للقوة للمساس بسيادة الدول الأخرى باستثناء الدفاع عن السيادة الوطنية.

ويرمي هذا المبدأ إلى مراعاة التساوي المكرس من طرف الأمم المتحدة بين الدول الأعضاء فيها والمعترف بها، فمن باب المساواة انه لا وجود لأي سلطة أو وصاية من دولة على دولة أخرى، وبذلك لا تتعدى عليها ولا تتحكم فيها، وكل فعل تدخل من شأنه زعزعة الاستقرار ويحث على ردود فعل تصعيدية التي قد تتطور إلى حروب مسلحة تهدد الأمن والسلم الدوليين.³

إلا أن مبدأ عدم التدخل أصبح محل نقاش خاصة بعد موقفها من ثورات الربيع العربي، حيث حرصت الجزائر على مبدأ الحياد وتوظيف الدبلوماسية الوقائية في الهيئات الدولية بدل أن تكون دولة فاعلة ومبادرة.

ففي حين يجادل البعض بأن مبدأ عدم التدخل يضمن الاستقرار الداخلي ويحقق الأمن من أخطار الحدود المجاورة، حيث ترفض التدخل العسكري وتعمل على دعم الحوار والحلول السلمية بين الفرقاء، ومن ثم فهي تسوق للجوار الحسن الذي يعد حصانة لدول الجوار، وسمح لها ببقاء العلاقات مع دول الربيع العربي وأصبحت مطلب وساطة بين الأطراف المتنازعة.

إلا أن هناك من يرى أن مبدأ عدم التدخل يجب التنازل عليه باعتباره يشل حركة الدبلوماسية الجزائرية والحفاظ على مصالحها، حيث أصبحت عاجزة عن التفاعل واكتفت بموقف المتتبع والانكفاء الذاتيللسياسة الخارجية الجزائرية في عمقها الاستراتيجي على الحدود الشرقية والجنوبية.

ولعل هذا الجدل تثيره نظرتان أساسيتان في العلاقات الدولية، فالنظرية الواقعية تؤكد على ضرورة الالتزام بالمصالح على حساب المبادئ، فتأمين البقاء ضد أي تهديد خارجي، وتحقيق الاستقرار الداخلي، والازدهار الاقتصادي يستلزم زيادة القوة.

أما النظرية البنائية فتؤكد على ضرورة الالتزام بالمبادئ مع إمكانية تضييع بعض المصالح، حيث أنها تتجاوز المنطق المادي للمصلحة كما هو عند الواقعية، والمصلحة عندها هي كذلك الالتزام بالمبادئ التي تعبر عن قيم وهوية الدولة داخليا وخارجيا.

2. حق الشعوب في تقرير المصير

وهو مبدأ عالمي نصت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة 1960، ومبدأ دولي ثابت يتضمن حرية اختيار نظام الحكم والنظام الاقتصادي، والجزائر تدعم كل الشعوب التي تطالب باستقلالها دون قيد أو شرط، حيث تنص المادة 27 من دستور 1996 على أن "الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير ضد كل تمييز عنصري."

وعليه فالجزائر تدعم حركات التحرر باعتبارها قضايا عادلة بعيدا عن الاعتبارات المصلحية مثل دعم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها خاصة

التي كانت تعاني من السيطرة البرتغالية منها انغولا والموزمبيق وغينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر وساوتومي وبرانسيب بما فيها تلك التي كانت تخضع لهيمنة الأقليات البيضاء مثل جنوب إفريقيا وزمبابوي وناميبيا¹.

كما تعد قضية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية من أهم القضايا التي تدافع عنها السياسة الخارجية الجزائرية سواء على المستوى الإقليمي (منظمة الاتحاد الإفريقي) أو على المستوى الدولي (منظمة الأمم المتحدة)، وتستند في ذلك إلى جملة القرارات التي أصدرتها لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة التي تنص على أن السلطة الحاكمة مسؤولة عن توجيه الشعب الصحراوي لممارسة حقه في تقرير مصيره من خلال تنظيم الاستفتاء².

وتنوع دور الجزائر في دعم الحركات التحررية من خلال فتح أبوابها للمقاتلين وتلقيهم تدريبا عسكريا بالجزائر، وفتح مكاتب بالجزائر لحركات التحرر الوطنية، كما قامت بقطع العلاقات مثلا مع النظام الدكتاتوري في لشبونة ومنحت حق اللجوء لرافضي هذا النظام³.

كما دعمت السياسة الخارجية الجزائرية القضية الفلسطينية بشكل متواتر وعلى كافة الأصعدة، كالاقراراف بمنظمة التحرير الفلسطينية فور الإعلان عنها، وتدريب الضباط الفلسطينيين في الجزائر، وافتتاح السفارة الفلسطينية في الجزائر 1974، كما أن الجزائر لم تقم بالتطبيع مع إسرائيل، وتقدم الدعم المالي بصفة منتظمة للسلطة الفلسطينية، ولم تلتزم الحياد او الصمت ولو في حدود التنديد والشجب⁴ ولم تتوان عن تقديم مبادرات ولو بصفة مشتركة، ولا أدل على هذا الدعم تصريح الرئيس الجزائري هواري بومدين بان الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة.

إلأن هذا الموقف جلب لها توتر في العلاقات مع بعض الدول كالمغرب نتيجة مساندة الجزائر للشعب الصحراوي، واندونيسيا لنظرا لمساندة الجزائر قضية تحرير تيمور الشرقية.

ويلاحظ أن الجزائر حافظت على هذا المبدأ مع بعض الملائمات، ففي حين كان دستور 1976 يؤكد على الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية وتضامن الجزائر

مع كل الشعوب في إفريقيا واسبيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من اجل تقرير مصيرها الاقتصادي والسياسي، فان الدساتير اللاحقة أصبحت تركز على التضامن مع الشعوب التي تكافح من اجل التحرر والحق في تقرير المصير، أي أنها لم تذكر القارات الثلاث وهذا راجع بالأساس إلى تراجع عدد الدول المعنية بهذا المبدأ، كما انه تراجع من النضال ضد الامبريالية إلى الكفاح المشروع بالإدراج ضمن حقوق الإنسان التي لا تناقضها المواثيق والشرعية الدولية.¹

3. التعاون الدولي:

جل الدساتير الجزائرية تنص على التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية في إطار المساواة والمصلحة المتبادلة، وهو ما أكد عليه مثلا دستور 1989 في المادة 27 "تعمل الجزائر من اجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة"، كما حدد دستور 1996 دوائر الانتماء للجزائر بنصه " ان الجزائر ارض الإسلام وجزء من المغرب العربي الكبير وارض عربية وبلاد متوسطة وافريقية" أي أن التعاون يكون في إطار الفضاء المغاربي والعربي والمتوسطي والإفريقي والدولي التي تشكل دوائر الانتماء للسياسة الخارجية الجزائرية.

فالجزائر تدعم جهود تفعيل الاتحاد المغاربي كفضاء تكاملي، وهي عضو في الجامعة العربية وفي الاتحاد الإفريقي، كما تربطها علاقات مع مختلف الدول سواء في أمريكا أو في أوربا أو في أسيا سواء بشكل ثنائي أو بشكل متعدد الأطراف.

وتتعدد مجالات التعاون الدولي؛ حيث عقدت الجزائر جملة من الاتفاقيات الحدودية مع دول الجوار، ومجموعة من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتنموي، والأمني لا سيما في مجال محاربة الإرهاب.

4. ضبط الحدود وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار

تعتبر الحدود مصدر من مصادر النزاع خلال مراحل التحرر في إفريقيا نظرا للهندسة الاستعمارية للحدود، إذ وضعتها بشكل ينتج النزاعات بين الدول بعد

الاستقلال مثل حرب الرمال 1963 بين الجزائر والمغرب، إلا أن الجزائر تبنت قرار منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا) القاضي بقضية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهذا من شأنه أن يحمي إفريقيا من الهزات التي يمكن أن تحدث إزاء إعادة النظر في الحدود القائمة.

والجزائر عقدت مجموعة من الاتفاقيات لتسوية الحدود مع دول الجوار، فمع المغرب تم عقد اتفاقية افران في 1969، واتفاقية تلمسان في 1970 واتفاقية الرباط في 1972، وتم عقد اتفاقيتين مع تونس لضبط الحدود بينهما في 1970 وفي 1983، كما تم إبرام اتفاقيات مماثلة مع موريتانيا في 1983 ومع مالي في 1983 ومع النيجر في 1983.¹

وهذا يكرس حسن الجوار والتعاون الحدودي في مختلف المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

5. تجريم دفع الفدية وعدم التحاور مع الارهابيين

ويعتبر هذا المبدأ مشروع جزائري صادق عليه مجلس الأمن لمكافحة تمويل الجماعات الإرهابية وتجفيف منابعه في 2009 و2010، حيث أن احتجاز الرهائن من المجموعات الإرهابية وطلب الفدية، والمطالبة بإطلاق سراح الإرهابيين مقابل سراح الرهائن من الأعمال الابتزازية التي تعد تهديد للأمن والسلم الدوليين.

ودفع الفدية يعتبر دعم للجماعات الإرهابية لأنه يوفر لها الموارد المالية، وهذه الأموال تستخدم في التسليح والمرترقة واستخدامهم في نزاعات عنيفة وتعد فرنسا وألمانيا وإسبانيا من الدول المتهمه بدفع الفدية

وعليه تكونت عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية عبر الالتزام بهته المبادئ طوال الوقت، وهي مبادئ غير معطلة وتحضى بدعم دولي.

ثانيا: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية

السياسة الخارجية تعبر عن مجموع الأهداف المراد تحقيقها من خلال وسائل متاحة وقنوات معينة، يمكن لها التأثير من اجل تحقيق تلك الأهداف، أي أن السياسة الخارجية لا تنطلق من فراغ، بل هناك أهداف مرسومة بدقة لصانع القرار تعكس قيم ومصالح الدولة وتختلف حسب أولويات كل دولة وإمكانياتها،

وترتبط المصلحة الوطنية للجزائر بأهداف الدولة التي تسعى إليها وتتمثل في ما يلي:

1. الأهداف القاعدية (المصلحة الوطنية القاعدية)

وهي الأهداف التي يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته، بحيث قد تكون سبب وجود الدولة ذاتها، أي هي المصالح الإستراتيجية التي ترتبط باستمرارية الدولة كالحفاظ على الاستقلال الوطني وسلامة التراب الوطني ووحدته، وحماية الأشخاص والممتلكات، وحماية الهوية الوطنية.

ولهذه الأهداف أهمية قصوى وبالتالي توظف لها كافة الوسائل للحفاظ عليها، والجزائر سخرت إمكانياتها لتحقيق المصالح الإستراتيجية بسبب:

- حداثة نشأة الدولة وعدم رسوخ البناء المؤسساتي للنظام السياسي.
- غياب ثقافة الدولة.

- حساسية المجال الجيو سياسي وهشاشة المنظومة الأمنية حيث هناك العديد من التهديدات التي تواجهها كالإرهاب والهجرة السرية والجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة ومشاكل الحدود.

ولعل الوسيلة لتحقيق ذلك هو التركيز على الدفاع الوطني الذي يتولاه الجيش الوطني الشعبي والذي من مهامه تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، ويهتم بالحفاظ على الوحدة الوطنية ومنع كافة أشكال التدخل الأجنبي، ورفض إقامة القواعد العسكرية الأجنبية على التراب الوطني، كما أنها عملت على تسوية مشاكلها الحدودية مع دول الجوار بإبرام جملة من المعاهدات، علاوة على التنسيق الأمني والاستخباراتي.

ويتمحور التصور الأمني للدفاع الوطني حول الدفاع المدني الذي يعني فرض النظام داخل التراب الوطني، والدفاع الاقتصادي والذي يعني حماية المنشآت والموارد، والدفاع العسكري الذي يضمن الأهداف القاعدية.¹

ورغم هذا التنوع للتصور الجزائري للدفاع الوطني يبقى الدفاع العسكري محور المفهوم ونواته الصلبة.

2. الأهداف الحيوية:

وترتبط بالجانب الاقتصادي الذي يتعلق ببناء اقتصاد وطني يلبي حاجات الجماعة الوطنية ويضمن سيادة وامن الدولة، والسياسة الخارجية الجزائرية تعمل على توفير السبل اللازمة للنهضة الاقتصادية بتحقيق تنمية مستدامة، حيث انخرطت في مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي، وعقدت مجموعة من الشراكات مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ومع المنطقة العربية ومع الصين ونيجيريا، وأقامت علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف مع العديد من الدول، وتتمحور أهدافها في جلب الاستثمارات الأجنبية بتحسين جاذبية الإقليم من خلال إرساء وعصرنة البنية التحتية، وإصدار جملة من التشريعات التحفيزية، لأجل إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني في مختلف النشاطات الاقتصادية وإدماجه في الاقتصاد العالمي.

وبغرض النهوض بالاقتصاد الوطني أرست الجزائر مجموعة من المؤسسات لانجاز الدراسات الاستشرافية وتحليل المعطيات الاقتصادية والتي تتمثل في ما يلي:

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي
- المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة.
- المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف.
- مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية.
- المركز الوطني للمساعدة التقنية للمؤسسات.
- دائرة الاستعلام المالي بوزارة المالية.

إلا انه يلاحظ تركيز هذه المصلحة الحيوية في الحفاظ على الثروة النفطية والمنجمية والوقاية من أشكال التبعية، وفي هذا الإطار يطرح السؤال حول كيفية تحقيق هذه المصالح الحيوية في ظل تراجع إيرادات المحروقات وزوال الثروة النفطية.

3. الأهداف الأساسية

وترتبط هذه الأهداف بدور الفاعل الإقليمي للجزائر في محيطها المباشر المغاربي باعتبارها تحتل موقع قلب المغرب العربي، أي أنها تبحث عن المكانة والهيبة الدولية واسترجاعها.

فالجزائر مثلا ناهضت الوحدة التونسية الليبية التي لم تكتمل وصرح الرئيس هواري بومدين نحن لا نأخذ القطار في منتصف الطريق، ولعل ذلك راجع الى كون الجزائر لم تستشر في البداية.

وعليه فهذه الأهداف تتمحور حول المكانة الدولية والفعالية الإقليمية، التي تفرض بان يكون لها نصيب كبير في سياسات السلام والاستقرار وشريكا في صياغة الاستراتيجيات في المنطقة، إذ أصبحت شريكا فاعلا في صناعة الاستراتيجيات من طرف القوى العظمى في كل ما يتعلق بالمغرب العربي. وبالنظر إلى الموارد التي تملكها الجزائر والموقع الجيو استراتيجي و الفعالية الدبلوماسية التي تتمتع بها، إلا أن ذلك لم يؤدي سوى إلى زيادة التنافس الإقليمي، سواء بين الجزائر والمغرب، أو بين الجزائر وليبيا قبل انهيار الدولة الليبية.

كما أن الدول الأخرى ترى أن ذلك هيمنة إقليمية وليس صناعة للتكامل مثل المغرب والسنغال وترى الجزائر كدولة امبريالية، وفي هذا السياق انخرطت الجزائر مع المغرب في سباق التسلح نظرا لعامل الشك والريبة بينهما.

المحور الرابع: دوائر وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية

اولا: دوائر السياسة الخارجية الجزائرية

تعددت دوائر اهتمامات السياسة الخارجية بحكم موقعها الجغرافي، فعبقرية المكان التي تحتلها؛ فهي بوابة افريقيا وقلب دول المغرب العربي وحلقة الوصل بين الضفة الشمالية والضفة الجنوبية للمتوسط، رسمت اربع دوائر للسياسة الخارجية الجزائرية والتي تتمثل في الدائرة المغاربية، والدائرة الافريقية، والدائرة المتوسطية، وبدرجة اقل الدائرة العربية.

1. الدائرة المغاربية

تحتل الجزائر موقعا جيو استراتيجيا هاما فهي قلب دول المغرب العربي(تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا)، ونظرا لموقعها المركزي الذي يتوسط الدول المغاربية جعل امنها القومي منكشفا بسبب شساعة المساحة وطول الحدود معها، ومنه فالسياسة الخارجية الجزائرية مرتبطة بما تفرزه البيئة الامنية المغاربية.¹

وتلعب الجزائر دور القائد الإقليمي في المنطقة بحكم ثقلها التاريخي والاقتصادي والجغرافي، فتاريخيا يلاحظ وجود البعد المغربي لدى الأحزاب الجزائرية قبل الاستقلال، وهو ما أكدته مختلف الدساتير الجزائرية عقب الاستقلال التي تطالب بالوحدة وحسن الجوار.

غير ان الواقع يشهد ان هناك حساسية كبيرة بين دول المغرب العربي، لا سيما بين الجزائر والمغرب بسبب مشكلة الحدود بينهما، وكذلك بسبب قضية الصحراء الغربية حيث تعتبرها الجزائر قضية تصفية استعمار ولا بد للشعب الصحراوي ان يقرر مصيره، في حين ان المغرب يعتبرها جزء لا يتجزأ من وحدته الترابية.

وكذلك بسبب النزاعات الحدودية بين الجزائر وتونس، وبين الجزائر وليبيا، وبين الجزائر وموريتانيا، والتي لجأت لتسويتها بإبرام جملة من اتفاقات الاخاء وحسن الجوار لتوفير بيئة مغاربية آمنة.

كما تعمل الجزائر على تفعيل العمل المغربي المشترك، من خلال تحقيق اندماج اقتصادي مغاربي في اطار اتحاد المغرب العربي، خدمة للمصالح المشتركة للدول وانخرطا في مسار التكتلات الاقتصادية التي تفرضها مسارات العولمة.

وعليه فالتوجه المغربي في السياسة الخارجية الجزائرية حتمية لا يمكن تجاوزها بحكم الموقع الجغرافي، والتاريخ والمصير المشتركين، والمصالح المشتركة، خاصة وان الأمن القومي الجزائري مرتبط بالأساس بكل ما يقع في دول المغرب العربي من حيث الامن او اللامن.

2. الدائرة الافريقية

تشكل القارة الإفريقية من ابرز أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية، وكان الاهتمام بالقارة عقب الاستقلال قائم على اعتبارات سياسية واديولوجية كمساندة حركات التحرر، إلا ان الاهتمام حاليا تركز على الاعتبارات الإستراتيجية الأمنية المتعلقة بمواجهة التحديات الأمنية الآتية من منطقة الساحل والصحراء، بالإضافة الى الدور الدبلوماسي من خلال عمليات الوساطة التي تقوم بها لتسوية العديد من النزاعات في افريقيا.

تعتبر الجزائر من الدول المؤسسة للالوية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء في 2001 التي تتكون من الجزائر ، نيجيريا، جنوب افريقيا، السنغال، مصر،

وتهدف السياسة الخارجية الجزائرية الى بناء شراكة جديدة من اجل تنمية افريقيا، ومن اجل التصدي للتهديدات التي تتعرض لها افريقيا، والقضاء على الفقر ومساعدة الدول الافريقية على الانخراط في مسار التنمية المستدامة، والحد من تهميش إفريقيا في مسار العولمة، وزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي.

وبالنظر الى التهديدات الإرهابية في إفريقيا ، فقد ركزت الجزائر على العمل الجماعي من اجل التنسيق لمواجهة هذه التهديدات، وفي هذا الإطار تم خلق آليات عسكرية وأمنية، من بينها إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة التي يرأسها عميد، وتضم قيادة الأركان اربعة دول هي مالي، الجزائر، موريتانيا، والنيجر، وتهدف الى جمع المعلومات الأمنية انطلاقا من الدول الأعضاء ومتابعة نشاطات الجماعات الارهابية التي تنشط بمنطقة الساحل الافريقي التي تشكل العمق الاستراتيجي للجزائر والبطن الرخو لامنها ليس فقط بالنظر الى صعوبة تغطية طول الحدود بل بالنظر الى هشاشة الأداء الأمني والتنموي للدول المحاذية للجنوب الجزائري.

كما تنشط السياسة الخارجية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي، باعتبار ان التحرك الجماعي هو الحل الأكثر كفاءة والاقوى فاعلية سواء في الجانب السياسي المتعلق اساسا بتسوية النزاعات البيئية، او في الجانب الاقتصادي من خلال تأسيس السوق الافريقية المشتركة.

غير انه تجدر الإشارة إلى أن السياسة الخارجية الجزائرية وبالرغم من حرصها على العمل الجماعي المؤسسي، إلا أنها لا تقوم بإرسال جنودها الى مناطق النزاع¹ بحجة القيود الدستورية التي تحكم عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية.

الدائرة المتوسطة

اتسم نهج السياسة الخارجية الجزائرية بالطابع البراغماتي مع قضايا البحر الأبيض المتوسط بداية من التسعينات، وذلك بعد زوال النهج الاشتراكي وتراجع الاستقطاب الدولي، وسعيها منها للخروج من الأزمة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

ولقد سعت السياسة الخارجية الجزائرية الى تحقيق تعاون وتقارب مع الضفة الشمالية للمتوسط، بالنظر الى التقارب الجغرافي، وحجم التبادلات

التجارية التي تتم بين الجزائر ودول الضفة الشمالية حيث تقدمت بمجموعة من الآليات والبرامج في شتى المجالات، ففي المجال الأمني؛ ومن أجل مواجهة التهديدات الأمنية المتزايدة في المنطقة قدمت الجزائر في 1998 وثيقة فيها مجموعة من المبادئ لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وذلك للتأسيس لفضاء متوسطي امن ومستقر، وتتمثل هذه المبادئ في التعاون والشراكة لمكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات والمشاورات لتفكيك وتجفيف منابع تمويل الشبكات والعصابات الإرهابية، فضلا عن تجنب وسائل الإعلام في الدعاية للإرهاب،¹ بالإضافة إلى مبادرات أخرى كالشراكة الاورو متوسطية، والحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي ومبادرة الخمسة زائد خمسة.

وفي المجال الاقتصادي؛ فيلاحظ أن معظم التعاملات الاقتصادية للجزائر تتم مع شمال المتوسط، وفي هذا الإطار تم تأسيس منطقة التبادل الحر الاورو متوسطية لتي بموجبها استفادت السلع الأوروبية من إعفاءات جمركية للدخول الى السوق الجزائرية، والجزائر اليوم تعمل على إعادة النظر في هذا الاتفاق نظرا لتضرر الاقتصاد الوطني كثيرا منه.

الدائرة العربية الإسلامية

ثانيا: توجهات السياسة الخارجية الجزائرية

تتبنى السياسة الخارجية الجزائرية مجموعة من التوجهات تعكس منطلقاتها المجتمعية، وتتأثر بمحددات بيئتها الداخلية والخارجية، وتسعى الى تحقيق مصالحها الوطنية وحماية امنها القومي.

1. توجه اقليمي

من حيث المنطلق تركز السياسة الخارجية للدول الصغرى والمتوسطة على الإقليم الواقعة فيه، حيث يتفوق هذا الإقليم المنتمية إليه عن باقي الأقاليم، بخلاف الدول الكبرى التي تنتهج سياسات عالمية تحضى فيها مختلف الأقاليم بنفس الأهمية نسبيا.²

ويتحدد التوجه الاقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية لكون سياستها الخارجية منصبه على الاقليم الذي تنتمي اليه، اي الفضاء المغربي والفضاء

الافريقي والفضاء العربي، وهذه الفضاءات تشكل دوائر الانتماء الاساسية للسياسة الخارجية الجزائرية.

ويتجلى التوجه الإقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية، في كون الجزائر تسعى الى لعب دور القائد الإقليمي في الفضاء المغربي، وذلك من منطلق المقومات المادية وغير المادية التي تتمتع بها، والتي تؤهلها لان تلعب ادوار اقليمية في الفضاء الجيوسياسي المغربي، هذا الدور الذي اصطدم بمعطيات الدول المغربية وظروف البيئة الدولية التي حالت دون ذلك.

كما يبرز هذا التوجه الإقليمي في طبيعة الأدوار الإقليمية في مجال تحركها الافريقي، باعتبار إن إفريقيا هي العمق الاستراتيجي للأمن القومي الجزائري، إذ أن السياسة الخارجية الجزائرية لعبت دورا كبيرا في إفريقيا، حيث ناصرت حركات التحرر وعملت على حل النزاعات الدولية، ومكافحة الإرهاب، ودعم جهود التنمية في القارة.

أما الدائرة المتوسطية فقد ضلت مهمشة في السياسة الخارجية الجزائرية الى غاية التسعينات من القرن الماضي أين زاد الاهتمام بها، في إطار الشراكة الاورو متوسطية ومجموعة 5+5، علاوة على التوجه الاقليمي في الدائرة العربية سواء في اطار جامعة الدول العربية أو في اطار ثنائي، على الرغم من القيود المفروضة على حركة السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءها العربي.

2. التوجه اللاتدخلي

يحكم السياسة الخارجية الجزائرية توجه لا تدخلي، وهو مبدأ من مبادئ سياستها الخارجية في محيطها الإقليمي والعالمي، ويعرف التوجه اللاتدخلي بأنه: " ذلك التوجه للسياسات الخارجية التي تسعى إلى التأثير في سياسات غيرها من الوحدات الدولية دون اعتماد أدوات تدخلية للتأثير في تركيبة السلطة السياسية القائمة في هذه الدول ¹ " أي ان الطابع التدخلي يتحدد بطبيعة أدوات تنفيذ السياسة الخارجية من حيث هي ادوات تدخلية أو غير تدخلية، اي ان التدخل قد يتخذ شكل الحرب او الحصار الاقتصادي او الضغوط الدبلوماسية او الدعائية.

ومبدأ عدم التدخل نص عليه ميثاق الامم المتحدة بالزام الدول بعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية او التهديد بها، غير ان ما يجب الاشارة اليه ان ميثاق

الامم المتحدة سكت عن تحديد الحالات التي تعد من الشؤون الداخلية للدول، مع تحديد الحالات التي يعد فيها التدخل مشروعاً في الشؤون الداخلية للدول والتي تتمثل في حالة الانتهاك الخطير لحقوق الانسان بالشكل الذي يهدد الامن والسلم الدوليين، وفي حالة طلب الدولة المتدخل فيها.¹

ولعل التوجه اللاتدخلي للسياسة الخارجية الجزائرية نابع من مبدأ عدم التدخل الذي يحكم السياسة الخارجية الجزائرية، ومن طبيعة أدوات تنفيذها، علاوة على طبيعة العقيدة الامنية التي تحكم الجيش الوطني الشعبي، وهذا ما تؤكدته المسيرة العملية للسياسة الخارجية الجزائرية، في تعاطيها مع مختلف القضايا والأزمات الإقليمية، وطبيعة المقاربات التي تبنتها لمعالجتها، ولعل ابرز مثال على ذلك رفضها التدخل في الازمات التي تعرفها كل من تونس وليبيا ومالي.

ويرجع تمسك السياسة الخارجية الجزائرية بمبدأ عدم التدخل الى هاجس حماية وصيانة استقلالها وسيادتها خاصة وأنها دولة حديثة الاستقلال، كما ان التمسك بهذا المبدأ هو ضمانه للامن القومي الجزائري باعتبار انه يؤسس للجوار الايجابي ويحيد المعضلة الأمنية في الإقليم، فضلا عن الصورة السلبية التي تكرست لدى الشعب الجزائري نتيجة التجربة الاستعمارية المريرة التي عاشها، بالإضافة الى ان الجزائر ترفض اي تواجد عسكري اجنبي في دول الجوار وعلى حدودها الجغرافية لخطورة ذلك على أمنها القومي.

وعليه فالجزائر ترى ان البديل للتدخل هو اعتماد الطرق الدبلوماسية لحل الأزمات الدولية، حيث قامت بالعديد من الوساطات في هذا الشأن بين الدول او في إطار المنظمات الاقليمية، بالإضافة الى تسويقها لمقاربة المصالحة الوطنية لاستتباب الامن في ليبيا وفي مالي...

3. توجه عدم الانحياز

ينطلق مبدأ عدم الانحياز من الفلسفة التي قامت عليها حركة عدم الانحياز خلال فترة الحرب الباردة، والذي يتمثل في انتهاج سياسة خارجية مستقلة، وعدم الانتماء للاحلاف العسكرية متعددة الاطراف، وابتعاد الدولة العضو في الحركة عن تكتلات وصراعات الدول الكبرى، وعدم السماح باقامة قواعد عسكرية اجنبية على اراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية،

ولعل التأصيل التاريخي لعدم الانحياز يرجع الى فترة الحرب الباردة في إطار حركة عدم الانحياز التي تأسست في 1961 عقب مؤتمر الاخاء الافرو اسيوي في باندونغ، وذلك لمواجهة سياسة الاستقطاب الدولي المعتمدة من المعسكرين الشرقي والغربي.

ومنذ الاستقلال والسياسة الخارجية الجزائرية تتبنى توجه عدم الانحياز، او الحياد الايجابي والذي يعني عدم الانحياز لاي طرف من أطراف النزاع الدولي مع مناصرة القضايا العادلة في العالم كحق الشعوب في تقرير مصيرها وحققها في التصرف بحرية في ثرواتها وغيرها من الحقوق،¹ وهذا المبدأ يستلزم التنوع في علاقاتها الدولية، فمثلا رغم التوجه الاشتراكي للجزائر واقامتها علاقات مع الاتحاد السوفيتي، الا انها اقامت علاقات مع الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا، ونفس الشيء بعد الحرب الباردة حيث عملت الجزائر الى تنوع شركائها شرقا وغربا، شمالا وجنوبا.²

وترجع مبررات التمسك بهذا التوجه الى المكانة والثقة التي كسبتهما السياسة الخارجية في المجتمع الدولي كوسيط محايد ومقبول لحل النزاعات الدولية، حيث أصبحت تضطلع بدور صانع السلام لإحلال الأمن والاستقرار في العديد من مناطق العالم لا سيما في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، وكذلك املاه عليها متطلبات الحفاظ على امنها المجتمعي ووحدتها الوطنية بفعل امتداداتها الاثنية في دول الجوار اذا تعلق الامر بالطوارق، علاوة على ضرورة تسويق صورة حسن الجوار الايجابي لدى دول الجوار التي تعد صمام امان للمحافظة على الامن القومي الجزائري، فضلا عن اكرهات البيئة الدولية والاقليمية سواء في فترة الحرب الباردة او بعدها.

4. توجه تعاوني

تولي الجزائر اهمية كبيرة في سياستها الخارجية لمبدأ تشجيع التعاون وتعزيزه في العلاقات الدولية، من اجل حماية امنها وتنمية اقتصادها وخدمة مصالحها، فعلى المستوى الاقليمي، كان تحرك السياسة الخارجية في اتجاهين؛ الاول يتعلق بتنمية العلاقات التعاونية الودية مع دول الجوار، من خلال حسن الحوار الجغرافي للتقليل من النزاعات بين دول المغرب العربي، وتعزيز سبل

التعاون والحوار المثمر بينها، ودعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، بالإضافة الى التعاون والتنسيق بين الجزائر ودول المغرب العربي لمواجهة التهديدات الامنية التي فرضتها مفرزات الربيع العربي، أما الثاني فيتعلق بدفع العمل المغربي المشترك بانشاء اتحاد المغرب العربي الذي يشكل الهيكل المؤسساتي الاقليمي التعاوني لمواجهة المشاكل الاقتصادية والسياسية، ولتجنب خطر التهميش في العلاقات الدولية بسبب اتجاه العالم الى سياسة التكتلات الاقتصادية.

الا ان مسار الاتحاد المغربي تعطل مع الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال عقد التسعينات، علاوة على تبعات النزاع في الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية، وعلى الرغم من هذا التعطل الا ان الجزائر تسعى جاهدة الى اعادة بعث اتحاد المغرب العربي وفق مقاربة براغماتية تنطلق من التركيز على البعد الاقتصادي وتحديد الخلافات السياسية.

ويأتي هذا التوجه في اطار استغلال الموقع الجغرافي للجزائر في محيطها المغربي، وانتماؤها الثقافي والحضاري للفضاء المغربي وارتباطها بعلاقات تاريخية وسياسية قديمة في المنطقة، فضلا عن حجم التهديدات المشتركة التي يتوجب مواجهتها بصفة جماعية.

اما على المستوى العالمي؛ فالسياسة الخارجية الجزائرية سعت الى تعزيز التعاون والتضامن بين الشعوب، من خلال ربط شبكة من العلاقات مع القارة الافريقية، والقارة الآسيوية، والقارة الأوروبية، والقارة الأمريكية، ففي افريقيا تعد الجزائر من الدول التي أسست منظمة الوحدة الإفريقية، علاوة على الدعم الكبير الذي قدمته لحركات التحرر في افريقيا، ومشروع طريق الوحدة الافريقية العابرة للصحراء، علاوة على الدعم المالي والمساعدات التي تقدمها للدول الافريقية، اما على المستوى العربي الاسلامي فالجزائر عضو في منظمة جامعة الدول العربية ودولة مؤسسة لمنظمة التعاون الاسلامي، فضلا عن العلاقات الكبيرة التي تربطها بمختلف دول العالم سواء الصين او دول الاتحاد الاوربي او مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا النهج يندرج في استراتيجية الجزائر في تنويع شركائها.

المحور الخامس: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

يقصد بمحددات السياسة الخارجية العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية لأي وحدة من الوحدات الدولية، أي أن المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية هي متغير مستقل والسياسة الخارجية متغير تابع، وعليه فهذه المحددات هي العوامل الموجهة لصانع القرار وتمنحه حرية لاختيار البدائل ونقصها يقيد من حريته، ومنه فهي تؤثر مباشرة على فعالية القرارات المتخذة، وتتمثل محدّدات السياسة الخارجية الجزائرية التي تتحكم في عملية صنع سياسة خارجية فاعلة في محيطها الإقليمي والدولي في ما يلي:

1. المحددات الداخلية

تعد السياسة الخارجية الجزائرية امتداد للسياسة الداخلية كون السلوك الخارجي ما هو إلا انعكاس للبيئة الداخلية، وعليه فالعوامل البنوية الداخلية لها دورا كبيرا في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية، على الرغم من كون حجم التأثير يختلف من محدد لآخر.

أ. المحددات الجغرافية

تحدد الجغرافيا سلوك الدول في المحيط الدولي كما هو معروف عند الجيوبوليتيكيين، أي توظيف الأرض لخدمة السياسة، فللموقع الجغرافي دور في تحديد ادوار السياسة الخارجية وطبيعة التهديدات التي تواجهها الدولة، والفرص والامتيازات الطبوغرافية وطبيعة البيئة الجغرافية تحدد الملامح الثقافية والحضارية للدولة في حد ذاتها.

والجزائر بموقعها المطل على البحر الأبيض المتوسط، تعرضت لمجموعة الأخطار الخارجية عبر تاريخها الطويل كالأستعمار الروماني والبيزنطي والوندالي والعثماني والفرنسي،¹ وبالمقابل أقامت مجموعة من العلاقات مع دول الضفة الشمالية للمتوسط وعلى رأسها اتفاق الشراكة الاورو متوسطية والحوار الأطلسي مع حلف شمال الأطلسي.

والمساحة والتضاريس والمناخ المتنوع يحدد السلوك الخارجي، فمثلا الجفاف في دول الساحل الإفريقي يؤدي الى تزايد هجرات الأفارقة إلى الجزائر.

والجزائر بمساحتها الواسعة التي تتجاوز 2.3 مليون كلومتر مربع، وموقعها الجيوستراتيجي حيث تحتل قلب المغرب العربي، وبوابة إفريقيا وتمثل

همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا والعالم العربي، ولها حدود مع عدد من الدول تونس وليبيا والنيجر ومالي والتشاد والمغرب وموريتانيا والصحراء الغربية، والحدود قد تلعب دور التعاون أو الصراع، ففي الشق التعاوني نجد مثلا طريق الصحراء مالي النيجر، ومشروع أنابيب الغاز مع النيجر ونيجيريا، أما في الشق الصراعي فالحدود الطويلة تعرض الدولة للدخول في صراعات مع جيرانها، ومنه فهي تشكل تهديدات محتملة من دول الجوار تمس أمن الجزائر.

ولهذا فطول الشريط الحدودي البري للجزائر مع دول الجوار يعد هاجسا امنيا فعليا لها، وذلك لصعوبة التحكم ومراقبة الحدود البرية، وحمائتها من التهديدات الأمنية المختلفة الآتية من دول الجوار في الساحل الإفريقي، كالتهرب والهجرة غير الشرعية والإرهاب وتجارة الأسلحة وتدفقات اللاجئين.

فضلا عن هاجس الخوف والشك المتبادل بينها وبعض الدول المجاورة رغم بعض فترات التقارب، كالتوتر والتنافس الإقليمي بين الجزائر والمغرب، واستمرار الخلاف حول الصحراء الغربية¹...

ويمكن تقديم مثالين عن دور المحدد الجغرافي في توجيه سياسة الجزائر الخارجية، يتعلق الأول بالبعد المغربي للسياسة الخارجية الجزائرية، فالجزائر تتوسط المغرب العربي، وأكبرها مساحة، ولها حدود برية مع كل الدول المغاربية، ويدفع هذا الموقع الذي تحتله الجزائر لان تلعب دور فاعل في مسار وتطورات علاقاتها المغاربية، لا سيما وان الفضاء المغربي يحمل تهديدات عديدة للأمن القومي الجزائري خاصة مع ما تشهده بعض الدول المغاربية من أزمات مع موجة الربيع العربي، وهذا ما أدركه صانع القرار الجزائري بضرورة حل هذه الأزمات لتحقيق الاستقرار في المنطقة لكون اللااستقرار يشكل عبئ كبير على الجزائر، أما المثال الثاني فيتعلق بالبعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية، فالجزائر مفتاح إفريقيا ولها حدود مع دول افريقية، وعليه فهي تسعى لان يكون لها دور في الترتيبات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي، فضلا على الامتدادات الاثنية بين الجزائر ودول الساحل فيما يتعلق بقضية الطوارق.²

ب. المحددات الاقتصادية

تكتسي الموارد الاقتصادية أهمية خاصة في تحديد طبيعة السياسة الخارجية في عالم مابعد الحرب الباردة، أين تراجع العامل الإيديولوجي والعسكري وتنامي العامل الاقتصادي، فكلما كانت الدولة قوية اقتصاديا كلما زادت درجة تفاعلها مع الوحدات الأخرى في النسق الدولي، على اعتبار أن تنفيذ السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها يتطلب حشد الموارد المادية وغير المادية لتنفيذها وتحقيق أهدافها، فضلا عن كون فعالية التنفيذ وتحقيق الأهداف تتوقف على هذا المحدد حيث يزيد هامش المناورة لدى الدولة اتجاه محيطها الإقليمي والعالمي.

وتزخر الجزائر بمجموع من المقدرات الاقتصادية التي تتمثل في ما يلي:

- الموارد الطاقوية: فالجزائر تمتلك احتياطي طاقي معتبر في الصحراء، فهي ثالث دولة منتجة للبتروول في إفريقيا وتمتلك ثامن أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم، وهي من أكبر عشرة دول منتجة للغاز في العالم¹ ولهذا ركزت الدبلوماسية الجزائرية على تأمين الأمان الطاقي الجزائري بتأمين منطقة الصحراء من التهديدات القادمة من الساحل.

- الموارد المعدنية: فالجزائر تمتلك ثروة معدنية متنوعة مثل الذهب واليورانيوم والحديد والرصاص، بالإضافة إلى الجبس والأسمنت.

- الزراعة والثروة الحيوانية: فالإنتاج الزراعي الجزائري متنوع لكنه متقلب وضئيل، وهي تحقق أمنها الغذائي عن طريق الخارج، وهذا ما قد يرهن مواقف الجزائر لصالح هذه الدول التابعة لها.

- الصناعة والسياحة: هناك مجموعة من الصناعات الناشئة في الجزائر واغلبها صناعات تحويلية، ورغم الدعم الكبير الذي تمنحه الحكومة إلا أن الفقر والبطالة مازالا أكثر انتشارا، كما تزخر الجزائر بأماكن سياحية مهمة جدا خاصة في الصحراء لكن تبقى عرضة للتهديدات الإرهابية الآتية من الساحل الإفريقي.

وعليه فيبرز دور المحدد الاقتصادي من خلال اعتماد الجزائر الوسائل الاقتصادية كمسح الديون وتقديم الإعانات والمساعدات المادية كأدوات لتنفيذ سياستها الخارجية اتجاه بعض الدول الإفريقية، وفي هذا الإطار تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر دولة محورية في الساحل الإفريقي بالنظر إلى إمكانياتها الاقتصادية التي تؤهلها للعب هذا الدور.

كما يبرز دور العامل الاقتصادي من خلال سعي الجزائر إلى لعب دور الزعيم الإقليمي في المغرب العربي¹ أو في الساحل الإفريقي، بالنظر إلى الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الجزائر والتي يمكن حشدها على الصعيد السياسي من خلال دعم حركات التحرر، أو على الصعيد الاقتصادي من خلال الانخراط في تنمية دول الحدود، أو على الصعيد الأمني من خلال اضطلاعها بلعب دور أمني لاستتباب الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن فعالية هذه الأدوار بالنسبة للجزائر مرتبطة ومرهونة بارتفاع أسعار النفط نظراً للطابع الربيعي للاقتصاد الجزائري الذي تشكل فيه المحروقات نسبة 97 بالمائة من الدخل الوطني الخام.

ج. المحددات البشرية:

قد يشكل العامل البشري عامل قوة أو عامل ضعف، فكثرة السكان قد تعطي نشاطاً للسياسة الخارجية لتلبية حاجياتهم، كما قد يحرمها من هذا الدور، فضلاً عن دور التنوع الإثني الذي يمكن أن يلعب دوراً مزدوجاً، حيث قد يمنح الفعالية أو الانكفاء لأدوار السياسة الخارجية، إذ أنه يتوجب على أي دولة تعددية الأخذ في حساباتها التعدد المجتمعي الذي تتميز به أثناء اتخاذ قراراتها ومواقفها الخارجية إزاء قضايا معينة لها علاقة بهذا التعدد خاصة إذا كانت هذه الأقليات منتشرة في مناطق الحدود وهو الأمر بالنسبة للجزائر في قضية الطوارق، كما أن بعض الدول التعددية غالباً ما تلجأ إلى الحياد في بعض القضايا للمحافظة على وحدتها الوطنية.

ويتجاوز عدد سكان الجزائر أكثر من 40 مليون نسمة ويشكل الشباب الأغلبية المطلقة في تكوينه، كما يعتبر التداخل الطوارقي مع دول الجوار والتشابك معهم في العلاقات الأسرية والمصالح الاقتصادية والثقافية، أهم محدد للسياسة الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث يتزايد التخوف الجزائري من التهديد الأمني الذي تشكله قضية الطوارق خاصة بعد نجاح حركة الطوارق الأزوادية من السيطرة على شمال مالي مع نهاية 2012 ومطلع 2013، واحتمال انتشار عدوى الانفصال إلى طوارق الجزائر باعتبار الطوارق أحد مكونات المجتمع الجزائري.

وفي هذا الاطار عملت الجزائر على لعب دور الوسيط لحل ازمة الطوارق في مالي والنيجر منذ مطلع التسعينات متجنبه ان تكون طرفا في صراع او حل من شأنه ان يقمع الطوارق او لا يراعي مصالحهم.¹

د. المحددات الشخصية

نظرا لتمرکز عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية في يد رئيس الجمهورية، فإنه من الطبيعي ان تتأثر مخرجات السياسة الخارجية بالعوامل الشخصية لرئيس الجمهورية، ويكون هناك دور كبير للمتغيرات القيادية في عملية صنع السياسة الخارجية، مع الإشارة إلى أن دور العوامل الشخصية يتزايد في الأنظمة غير الديمقراطية ويتضاءل في الأنظمة الديمقراطية أين يوجد دور للمؤسسات في عملية اتخاذ القرار.

تمثل البيئة النفسية مجموعة العقائد والادراكات والقيم والتصورات كأدوات لفهم طبيعة القرار الخارجي وأسباب اتخاذه، وتمثل المتغير الوسيط الذي تؤثر من خلاله البيئة الموضوعية على السياسة الخارجية، هذه الأخيرة تتحدد وفق إدراك القائد السياسي للعوامل البيئية، انطلاقا من القيم والمعتقدات التي يحملها، وعوامل تنشأته الاجتماعية، ومستوى ثقافته وخبرته السياسية، وطبيعة أفكاره وتصوراته المسبقة، ودرجة انحيازه وتحزباته الشخصية.

وتؤثر الدوافع والخصائص الشخصية على السياسة الخارجية، وهذه الدوافع هي مجموعة حاجات الإنسان المادية والمعنوية، كالدافع نحو القوة، والحاجة للانتماء، والحاجة للانجاز، أما الخصائص فهي تلك المرتبطة بالتكوين المعرفي والعاطفي والسلوكي للإنسان كالتسلط أو الخضوع،² وبالتالي يعد فهم وتحليل طبيعة هذه البيئة أمرا ضروريا للوصول إلى تفسير أكثر مصداقية للسياسة الخارجية.

فارتباطات الدولة الخارجية تتأثر بطبيعة ميول صانع القرار لأي من السياستين الداخلية او الخارجية، وبخبراته في مجال الشؤون الخارجية قبل تولي المنصب، وكذا مرونته او جموده تجاه المعلومات الواردة إليه، وبدرجة الاستحسان الرئاسي،³ ثم درجة القوة التي يتمتع بها في مراكز القرار.

ويتزايد دور العوامل الشخصية خاصة في ظل انحسار دور المؤسسات الرسمية في رسم السياسة الخارجية، ووجود الأنظمة التسلطية الأمر الذي يؤدي إلى تغير توجهات السياسة الخارجية مع تغير القادة، وهنا يكون القرار الخارجي رهينة الأطر الفردية بدلا من الأطر المؤسسية.¹

ولعل تزايد دور المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية راجع الى طبيعة النظام السياسي الجزائري اين تهيمن السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، فضلا عن دور كاريزما رئيس الدولة ودرجة اهتمامه بالسياسة الخارجية، حيث تلعب هذه الكاريزما دورا كبيرا في تحطيم القيود المفروضة عليه في مجال صنع السياسة الخارجية وتعطيه هامش كبير من حرية الحركة.²

ويبرز تأثير العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية، من خلال كاريزما شخصية الرئيس، في فترة حكم الرئيس هواري بومدين والرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حيث ان القدرات التفاوضية وقوة الخطاب والتأثير في الغير واضحة بشكل كبير، وذلك كان نتيجة المناصب التي تم تقلدها، وأكسبتهم خبرة واسعة ودراية كافية بخبايا السياسة الخارجية سواء من حيث صياغتها او من حيث تنفيذها بما يتطلبه ذلك من أدوات وإستراتيجيات.

كذلك يبرز دور النسق العقيدي للقائد في عملية صنع السياسة الخارجية، حيث أن الرؤساء المتعاقبين يركزون على الشرعية الثورية التاريخية كمنطلق لتسويق هيمنتهم على عملية صنع السياسة الخارجية.

وتجدر الإشارة إلى ان دور الكاريزما في السياسة الخارجية، قد يكون وسيلة لتحقيق اهداف على مستوى البيئة الداخلية، وهذا ما تحقق للرئيس هواري بومدين حيث ان نجاحاته الدبلوماسية أكسبته مشروعية داخلية

هـ. المحددات السياسية

يعتبر النظام السياسي البيئة الداخلية لعملية صنع السياسة الخارجية، ولهذا فطبيعة النظام السياسي من حيث ديمقراطيته ومن حيث استقراره من العوامل المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية.

والنظام السياسي الجزائري يتسم بتركيز سلطة اتخاذ القرار الخارجي في رئيس الجمهورية، باعتباره المقرر والموجه للقرار الخارجي ويتمتع بصلاحيات

واسعة في تدبير الشؤون الخارجية، مع تهميش لباقي المؤسسات خاصة البرلمان، وعليه يعد مرتبط الفرس في عملية اتخاذ القرار في النظام السياسي الجزائري. ولعل هيمنة مؤسسة الرئاسة في عملية صنع السياسة الخارجية راجع بالأساس إلى افتقار النظام السياسي إلى مؤسسات قوية قادرة على ممارسة دور فعال في عملية صنع السياسة الخارجية، وهو ما سمح بتزايد دور القائد في عملية صنع السياسة الخارجية،¹ على الرغم من التطور الكبير في مسار تأسيس مؤسسات دستورية، وما يدل على ذلك هو هامشية دور البرلمان في هذا المجال. والدساتير الجزائرية المتعاقبة كرست هيمنة السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية، ويبرز ذلك في تدخل رئيس الجمهورية في الاختصاص التشريعي عبر التشريع بمراسيم رئاسية، ويتمتع بسلطة إصدار القوانين والاعتراض عليها، وله صلاحية حل المجلس الشعبي الوطني ودعوة البرلمان للانعقاد، كلها قضايا ساهمت في تقوية مركز رئيس الجمهورية في مواجهة السلطة التشريعية. علاوة على ذلك، يلاحظ غياب الفواعل غير الرسمية في عملية صنع السياسة الخارجية، والتي من شأنها ان تفرض قيود على نشاط رئيس الجمهورية في عملية صنع السياسة الخارجية.

كما تؤثر حالة اللااستقرار التي يعيشها النظام السياسي على فعالية السياسة الخارجية، حيث ان المشكلات الداخلية تؤدي الى انكماش السياسة الخارجية بالنظر الى تركيز النظام السياسي كل جهوده على حل هذه الأزمات الداخلية، وهو ما يؤثر على فعالية وحركية السياسة الخارجية، ويبرز هذا خلال العشرية السوداء اين عرفت السياسة الخارجية الجزائرية انحسارا كبيرا بفعل تركيزها على حل ازمة عدم الاستقرار الداخلي.

2. المحددات الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية

يتأثر السلوك الخارجي للدولة بسلوك الوحدات الدولية الأخرى تجاهها، فالدولة تستقبل حوافز وسلوكيات عديدة من الوحدات الفاعلة في النسق الدولي، وتكون هذه الحوافز ذات طابع تعاوني أو تصارعي، ومن ثم يصبح السلوك الخارجي للدولة هو نتيجة ما استقبلته من المحيط الخارجي.

وعليه سوف يتم تناول دور البيئة الخارجية وتأثيرها في حركية السياسة الخارجية الجزائرية، والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

أ. العامل السياسي

أثناء فترة الحرب الباردة كانت السياسة الخارجية الجزائرية تتمتع بهامش كبير من المناورة، حيث كانت تطالب بنظام اقتصادي عالمي يقوم على المساواة بين الشمال والجنوب والتعاون جنوب جنوب، كما كانت تدافع عن القضايا العادلة كالقضية الفلسطينية والصحراء الغربية وكانت تنزع دول عدم الانحياز بالرغم من انه عمليا كانت تنتمي للمعسكر الشرقي.¹

إلا انه في عالم ما بعد الحرب الباردة تأثرت السياسة الخارجية الجزائرية، حيث أن زوال البعد الإيديولوجي الذي كان مهيمنا على العلاقات الدولية أثناء الحرب الباردة، وتنامي البعد البراغماتي على السلوك الخارجي، حاولت التكيف مع ضغوطات النظام الدولي الجديد من خلال تبني حزمة من التغييرات مع مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية.

وعلى الاقليمي فالسياسة الخارجية الجزائرية تأثرت بجملة من المتغيرات التي كانت سائدة في المنطقة، ولعل اهمها انتشار النزاعات الحدودية مع دول الجوار، وما يتطلب ذلك من ضرورة تأمين الامن القومي الجزائري.

ويرجع سبب انتشار النزاعات الحدودية بعد الاستقلال الى الهندسة الاستعمارية للمنطقة من خلال صياغة اتفاقيات حدودية الهدف منها خلق كيانات جديدة وتوسيع الخلاف بين الدول المتجاورة، لا سيما ان بعض الدول تطالب بالرجوع الى الحدود المرسومة قبل الاستعمار، في حين دول اخرى تتمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار، واثرت انتشار هذه النزاعات الحدودية على استقرار المنطقة ومنه في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه محيطها المغاربي، ومن بين هذه النزاعات هناك النزاع المغربي الجزائري حيث اندلعت حرب الرمال بينهما، ومشكلة الحدود الجزائرية التونسية، والنزاع الحدودي الجزائري الليبي، علاوة على مشكل الحدود بين ليبيا وتونس، وبين المغرب وموريتانيا، فضلا عن النزاع في الصحراء الغربية، هذا الأخير يعد أهم محدد لمسار السياسة الخارجية الجزائرية عبر الزمن، خاصة وانه يتماشى مع أهم مبدأ من مبادئ السياسة الخارجية، وهو دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، فضلا على كونه اكسب الدبلوماسية الجزائرية نشاطا كبيرا سواء في المحافل الدولية او

على مستوى العلاقات الثنائية خاصة في الفضاء الافريقي لدعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وعزل المغرب.

ودفعت هذه النزاعات الحدودية الى توجيه نشاط السياسة الخارجية الجزائرية الى الدفاع عن مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار في المنظمات الدولية، حيث تبنت منظمة الوحدة الإفريقية مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهو المبدأ الذي تحفظت عنه المملكة المغربية لكونها تدافع عن نظرية الحقوق التاريخية، وتمسكت به الجزائر من اجل المحافظة على السلامة الترابية، كما تمحور النشاط الخارجي على تسوية هذه النزاعات الحدودية من خلال إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع معظم دول الجوار لأجل جعل المغرب العربي إقليم امن.

وعلى الرغم من تراجع السياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة التسعينات نظرا لاهتمامها بتحقيق الاستقرار الداخلي، إلا أن عصر التكتلات الاقتصادية دفع الجزائر لمحاولة تفعيل الاتحاد المغاربي ومحاولة إصلاح جامعة الدول العربية فيما يتعلق بنمط اتخاذ القرارات.

أما على المستوى الإفريقي فركزت على دعم حركات التحرر الإفريقية، ودعم قضايا افريقيا الاقتصادية، كما أطلقت مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا¹ التي تظم كل من الجزائر ونيجيريا والسنغال ومصر وجنوب إفريقيا، من أجل القضاء على الفقر والتهميش والالتزام بالحكم الراشد، وحاولت تفعيل الاتحاد الإفريقي، وأنشأت وزارة لإفريقيا نظرا لأهمية البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية.

كما لعبت الأزمات الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي التي تشكل تهديد مباشر للأمن القومي الجزائري لإعادة ترتيب سلم أولويات أجندة السياسة الخارجية الجزائرية التي طغى عليها البعد الأمني.

وعلى المستوى المتوسطي عملت على إقامة شراكة مع الاتحاد الأوروبي إنشاء منطقة التبادل الحر لتنشيط التبادلات التجارية، كما أقامت علاقات مع حلف شمال الأطلسي في إطار الحوار الأطلسي.

أما على المستوى الدولي فعملت الجزائر على توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية سياسيا واقتصاديا من اجل جلب الاستثمارات والتكنولوجيا، مع

تنويع العلاقات مع الأقطاب المنافسة في إطار إستراتيجية تنويع الشركاء مع روسيا والصين والاتحاد الأوروبي للحصول على الأنفع.

ب. العامل الاقتصادي

ويتجلى أساسا في العولمة الاقتصادية وما فرضته من قواعد تحرير التجارة، وزيادة التكتلات الاقتصادية في إطار الإقليمية الكلاسيكي و أو الإقليمية الجديدة، ففي نهاية الثمانينات لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير من أجل الحصول على مساعدات ودعم خارجي، وكان لها ذلك مقابل شروط التحرير الاقتصادي والانفتاح السياسي.

وبعد العشرية السوداء عملت السياسة الخارجية على تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات من خلال تعديل المنظومة القانونية، والتعريف بالإمكانيات الاقتصادية ومصداقية الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدها الجزائر.¹

كما لجأت إلى الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، أو في إطار العلاقات الثنائية مع العديد من الدول، فضلا عن الانخراط في العديد من مسارات التكتلات الاقتصادية، كالسوق العربية المشتركة والسوق الإفريقية المشتركة ومنطقة التبادل الحر المغربية.

ج. العامل الأمني.

في عالم ما بعد الحرب الباردة ظهرت العديد من التهديدات الجديدة، كالهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات، والجريمة المنظمة، والإرهاب خاصة بعد أحداث 2001، وهو الأمر الذي دفع إلى بلورة إستراتيجية مشتركة لمحاربتها أساسها التعاون والتنسيق الأمني إقليميا ودوليا.

فعلى المستوى الإقليمي؛ دخلت الجزائر في العديد من المبادرات والاتفاقيات الخاصة بمكافحة الإرهاب، منها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي دخلت حيز النفاذ في 1999 نظرا لتضرر العديد من الدول العربية من الظاهرة، وكذلك المشاركة في المبادرات الأمنية في إفريقيا، كالمعاهدة الإفريقية للوقاية من الارهاب 1999 والتي دخلت حيز النفاذ في 2002، ومعاهدة الدفاع المشترك، وهذا من أجل مواجهة العمليات الإرهابية التي تشهدها دول الجوار، ومواجهة

الأعداد الكبيرة للاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، والتهديب وتجارة المخدرات.¹

علاوة على المساهمة في محاربة الهجرة غير الشرعية من خلال تعزيز آليات مكافحة التجارة بالأشخاص والدعوة إلى ضرورة التنسيق الأوروبي الإفريقي لمكافحتها، ورفض الهجرة الانتقائية ورفض إنشاء مخيمات لتمرکز المهاجرين غير الشرعيين، مع المطالبة بتحسين ظروف العمل ومكافحة شبكات التجارة بالأشخاص.

أما على المستوى المتوسطي؛ فالجزائر شاركت في العديد من المبادرات منها:

- الشراكة الاورو متوسطية والتي كان الدافع إليها امنيا أكثر منه اقتصادياً، خاصة مع الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والإرهاب، فالجزائر كانت تصر على إدراج بعد محاربة الإرهاب منذ 1995 ولم يتحقق إلا بعد 2001، كما أن هذا البند لم يرد مع الدول الأخرى للشراكة.

كما أدرجت بند العدالة والشؤون الداخلية والذي يعني ضمناً إقرار بشرعية محاربة الدولة للإرهاب بعدما كانت تتهم بمسؤوليتها عن الأعمال الإرهابية، هذا فضلاً عن الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- الحوار الأطلسي المتوسطي الذي انضمت إليه الجزائر في 2000 بعد انضمام معظم الدول المتوسطية، ويهدف إلى التنسيق لمكافحة الإرهاب، وتؤكد بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أنها استطاعت مطاردة الشبكات الإرهابية بفعل التعاون مع الجزائر، أما عملياً فلقد شاركت الجزائر في العديد من المناورات العسكرية مع حلف شمال الأطلسي.

وعلى المستوى الدولي؛ فلقد عززت الجزائر تنسيقها الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة الإرهاب بعد إحداث سبتمبر 2001 وذلك بالنظر إلى الاعتقاد الأمريكي بان الجنوب الجزائري مصدر تهديد للأمن في الساحل الإفريقي، علاوة على الاعتقاد بان شمال إفريقيا معبر للجماعات الإرهابية لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.²

أما في ما يتعلق بمسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل، فالجزائر التزمت بفتح مفاعلاتها أمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما تم وضع اتفاقية لمحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

ادوار ومقاربات تفسير السياسة الخارجية الجزائرية اولا: ادوار السياسة الخارجية الجزائرية

نظرا لتشابك التفاعلات الإقليمية والدولية، تواجه السياسة الخارجية الجزائرية ضرورة وحتمية التكيف مع تحديات البيئة الدولية لحماية مصالحها، وهذه مجمل الأدوار التي يمكن أن تلعبها والمقترنة بالقدرة والقوة على التأثير في مجريات الأحداث.

1. دور صانع التكامل الإقليمي:

ترى الجزائر أن بناء المغرب العربي هو خيار حضاري وأولوية وطنية ذات بعد استراتيجي باعتباره عامل امن واستقرار في المنطقة، والبداية كانت بمؤتمر طنجة 1958 بين الأحزاب الثلاثة؛ جبهة التحرير الجزائري والاستقلال المغربي والدستوري التونسي، وجاء لمساندة الجزائر من اجل الاستقلال، ودعم المغرب وتونس لاستكمال سيادتهما رغم انه لم يبحث في بناء مؤسسات مشتركة.¹

والعمل المغاربي المشترك استمر في إطار اللجان القطاعية لا سيما مجلس وزراء الاقتصاد من 1964 إلى غاية 1975، أين توقف بسبب قضية الصحراء الغربية، غير أنه تجدد مع 1987 والتي تعتبر سنة الوفاق العام بين تونس وليبيا بوساطة جزائرية، وبين الجزائر والمغرب بوساطة سعودية حيث أعيد فتح الحدود في 1988 والغاء التأشيرة على الجزائريين.

وجاء مؤتمر زرادة على هامش القمة العربية في 1988 أين تم التصالح بين الأنظمة العربية، ثم تم عقد قمة مراكش المؤسسة للاتحاد المغاربي، إلا أن العمل المغاربي تعطل مجددا في 1994 حيث تم تجميد الاتحاد المغاربي بطلب من المغرب عقب أحداث مراكش 1994، مع استمرار العمل الثنائي مع تونس وليبيا وموريتانيا في شكل لجان ثنائية ولجان التشاور السياسي في القضايا الثنائية الإقليمية والدولية المشتركة.

2. دور المعادي للاستعمار:

عملت الجزائر منذ استقلالها على على استقبال المعارضين ودعاة التحرر من إفريقيا ومن أمريكا اللاتينية، حيث تلقب " بمكة الثوار " او " كوبا الثانية " فمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ودعم حركات التحرر بكل الوسائل المادية والمعنوية من أهم مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي اكتسبت من خلالها الجزائر سمعتها الدولية، حيث دعمت حركات التحرر في العالم من الفيتنام إلى كمبوديا إلى جنوب إفريقيا وفي آسيا وفي أمريكا اللاتينية.

كما دعمت جبهة البوليزاريو في المحافل الدولية لتقرير مصير الشعب الصحراوي، حيث كانت الجزائر أول معترف بالحركة في 1973، وقدمت لها دعم مادي ودبلوماسي خاصة لمخيمات اللاجئين في تندوف، وقد نجحت الدبلوماسية الجزائرية جعل غالبية الدول الإفريقية تعترف بالجمهورية الصحراوية وحركة البوليزاريو التحررية، مما دفع المغرب للانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية في 1984 قبل عودته في 2017.¹

وتعد القضية الصحراوية من أهم نقاط نشاط السياسة الخارجية الجزائرية، وتدعمها بصفة لا مشروطة ودون أطماع ترابية ونابع من التجربة المريرة التي عاشتها مع الاستعمار الفرنسي، وموقفها يقوم على احترام القانون الدولي والمعايير الدولية لإنهاء الاستعمار، وهذا ما يؤكد تصريح الرئيس هواري بومدين في 1975 حيث قال: "إننا نؤكد من جديد أن الجزائر ليس لها أطماع ترابية أو إقليمية في إقليم الصحراء الغربية... لكنها أيضا لا يمكن أن تتخلى عن مبادئها السياسية، ومن حقها أن تنادي بمبدأ تقرير المصير... ولن نكون ضد الأمم المتحدة".²

غير أن الدعم الجزائري للقضية الصحراوية كان له تأثير على العلاقات الجزائرية المغربية وبالتالي على المسار التكاملي المغربي، حيث يتهم المغرب الجزائر بالوقوف أمام استكمال وحدته الترابية والجزائر ترى في المغرب المستعمر الذي يتبنى فكرا توسعيا في الصحراء الغربية.

3. دور المستقل النشيط:

ينطلق هذا الدور من حماية المصلحة الوطنية الجزائرية، ويتجسد من خلال أهداف السياسة الخارجية الجزائرية التي تتمثل في ضمان سلامة التراب الوطني والاستقلال الوطني واحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار. وخلال الأزمة الداخلية التي عاشتها الجزائر تم قطع العلاقات مع الدول التي تعد قواعد خلفية للإرهاب مثل إيران، كما أن الجزائر تبنت دورا براغماتيا في نشاط الدبلوماسية الجزائرية في الإقليم الجيوسياسي الذي تنتمي إليه، كما أنها عملت على إعادة النظر في اتفاق الشراكة الاورو متوسطية. كما كان هناك مجموعة مبادرات التي كانت فيها الجزائر طرف رئيسي، مثل مبادرة النيباد، وإنشاء قيادة أركان عملياتية مشتركة، وهذا في إطار إبراز دور الدولة المبادرة.¹

4. دور الدولة الوسيطة والمصدرة للاستقرار

الحراك الذي شهده العالم العربي والساحل الإفريقي خاصة ليبيا ومالي أدى إلى انتشار السلاح والجريمة المنظمة في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الإفريقي، وفي ظل هذا الوضع تظهر الجزائر أكثر استقرارا سياسيا واقتصاديا ومذهبيا خاصة في ظل سلمية الحراك الجزائري، الأمر الذي يسمح لها بلعب دور الدولة المصدرة للاستقرار عكس الدول الأخرى التي هي مصدر للآزمات والتهديدات.²

وسعت الجزائر من خلال نجاح تجربة المصالحة الوطنية في الترويج لهذه الفكرة النموذجية وتصديرها للدول المتضررة امنيا، باعتبارها احد النماذج العالمية الناجحة ضمن مجال مكافحة الإرهاب، وفي هذا الإطار أبدت العديد من القيادات الليبية الرغبة في الاستفادة من تجربة المصالحة الوطنية في الجزائر والتي أعطت نتائج مهمة في استتباب الأمن والاستقرار.³

وفي هذا الإطار برز الدور الجزائري كوسيط محوري بين المتحاربين الليبيين، وإقناعهم بأهمية الحل السياسي الذي يجمع مختلف الفرقاء الليبيين، كمنهج

أساسي لتجنب حدوث الحرب وجلب التدخل الأجنبي، ولهذا فالدبلوماسية الجزائرية في النزاع الليبي تؤيد اجراء المفاوضات. وبالنسبة للجزائر فإن حل النزاع في مالي أولوية رئيسية، ويجب ان يتم بالحوار والمفاوضات والتوفيق بعيدا عن التدخل الأجنبي، وأدت جهود الوساطة الجزائرية للحصول على نجاح في هذه القضية، حيث تم التوقيع على اتفاق تمراست في 2006 ثم اتفاق السلام والمصالحة بين باماكو والطوارق والجماعات المسلحة، وتحقيق السلم والاستقرار في مارس 2015.¹

دور المناهض للإرهاب

اكتسبت الجزائر خبرة كبيرة من تجربتها في مكافحة الإرهاب، والتي أصبحت محل اهتمام بل وطلب من طرف العديد من الدول المشاركة في الحرب على الإرهاب، ومن ثم استطاعت الجزائر أن تقدم نفسها كقائد إقليمي في مجال مكافحة الإرهاب، مما عزز المشاركة الجزائرية في كل المبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل، كمبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية في 2002، كما أنها فاعلا رئيسيا في لجنة قيادة الأركان المشتركة في تمراست في سنة 2010، وهي الدولة المقر للمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي أنشأه الاتحاد الإفريقي.²

وبالنظر إلى ضعف الاستقرار في تونس وانهيار الدولة الليبية ومالي، عززت الجزائر جهودها لمكافحة الإرهاب خاصة في منطقة تغرق في حالة من الفوضى، وتنتشر فيها تجارة الأسلحة الخفيفة والثقيلة، كما أنها ملاذا أمانا لنشاط الجماعات الإرهابية.

ثانيا: المقاربات النظرية لتحليل السياسة الخارجية الجزائرية

لدراسة السلوك الخارجي للدول يتوجب ربط علاقات سببية بين المتغيرات المتحركة في هذا السلوك وتوجهات وأهداف وقرارات الدول، بغية الوصول الى تعميمات تمكن من الوصول الى تفسيرات عامة للسياسة الخارجية ومنه التنبؤ بمسارات سلوك الدول في المحيط الخارجي.

وبالنظر الى تعدد المتغيرات المستقلة المؤثرة في سلوك الدول الخارجي، تعددت وتنوعت المقاربات النظرية المعتمدة لتحليل السياسة الخارجية، ومن بين المقاربات المعتمدة لتفسير السياسة الخارجية الجزائرية ما يلي:

1. المقاربة الواقعية للسياسة الخارجية الجزائرية

تعود الأصول الأولى للنظرية الواقعية إلى أفكار هوبزوميكيا فيلي، غير أن بروزها كمنظريّة كان عقب الحرب العالمية الثانية، على يد كل من ريمون ارون، وهانس مورغانو، وتنقسم إلى الواقعية التقليدية والواقعية الجديدة سواء الهجومية أو الدفاعية.

ويتمحور التحليل الواقعي للسياسة الخارجية على مجموعة من الفرضيات التي تركز على كون الدولة هي الفاعل الوحيد والأساسي في العلاقات الدولية، وفوضوية النظام الدولي بسبب غياب سلطة عليا فوق سلطة الدول تسهر على ضمان الاستقرار والأمن الدوليين، الأمر الذي يجعل العلاقات الدولية هي صراع قو من أجل القوة.

وبالنظر إلى الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي فالدول تعمل على تحقيق مصلحتها الوطنية المتمثلة في حماية أمنها القومي وضمان وجودها من خلال صيانة وحدتها الترابية والعمل على ضمان استقرارها السياسي، ولهذا فالدول وفي إطار سعيها إلى تحقيق أمنها وبقائها تسعى إلى تحقيق مزيد من القوة، من خلال الاعتماد على الذات والبحث عن أكبر قدر ممكن من النفوذ في البيئة الإقليمية والدولية.

ويمكن استخدام النظرية الواقعية لتفسير السياسة الخارجية الجزائرية، حيث عملت الجزائر عقب الاستقلال إلى ضمان أمنها القومي وحماية وحدتها الترابية من التهديدات الأمنية الآتية من جوارها الجغرافي، حيث خاضت حرب الرمال ضد المغرب، وأبرمت مجموعة من الاتفاقيات لضبط حدودها البرية والبحرية مع دول الجوار.

وعقب ثورات الربيع العربي واندلاع النزاع في ليبيا ومالي، سعت الجزائر إلى الحفاظ على أمنها القومي من خلال تعزيز عمليات مراقبة الحدود كذلك من خلال تفعيل دبلوماسيتها الأمنية للقيام بعمليات وساطة سواء في مالي أو في ليبيا،

وعليه يلاحظ هيمنة البعد الأمني على اهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية خاصة في محيطها الإفريقي، بالنظر الى جملة التهديدات الأمنية اللاتماثلية الوافدة من المغرب العربي والساحل الإفريقي.

2. المقاربة البنائية للسياسة الخارجية الجزائرية

ظهرت النظرية البنائية في حقل العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات، ويعد الكسندر ويندت، ونكولاس انوف، وامنويلادلر من الآباء المؤسسين لهذه النظرية، وترى ان السياسة الدولية محكومة بمجموعة من المبادئ والقيم والمفاهيم كالسيادة وعدم التدخل، وهذه المعايير تمثل ضوابط تحكم السلوك الخارجي للدول بخلاف الواقعيين الذين يرون ان الضابط الأساسي للسياسة الدولية هو القوة والمصلحة. كما تركز النظرية البنائية على الجانب الاجتماعي للعلاقات الدولية، أي أن الدولة هي فاعل اجتماعي يسعى الى تحقيق المصلحة الوطنية التي تتشكل عبر تفاعل تذاثاني كونها نتاج المعايير التي تتشكل من مجموع الأفكار والمعتقدات والمبادئ التي تنطلق من هوية الدولة الوطنية وهوية الدولة الدولية. وعليه فالبنائية تركز على العناصر التالية؛ المعايير، والمصلحة الوطنية، والهوية الوطنية والدولية.

والسياسة الخارجية الجزائرية تقوم على هذه العناصر الثلاثة؛ فهوية الدولة الوطنية والدولة تشكلت عبر التاريخ الطويل للجزائر لا سيما المرجعية الثورية، وتتمثل هذه المعايير والقيم في مجموعة المبادئ التي تحكم السياسة الخارجية، والتي تتمثل في مبدأ الاستقلال الوطني، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها، ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وهذه المبادئ تشكل عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية، والمصلحة الوطنية تتمثل في حماية الاستقلال الوطني والأمن القومي الجزائري ولعب ادوار إقليمية لتحقيق النفوذ الإقليمي، وهذا ما جعل الدبلوماسية الجزائرية في الستينات والسبعينات تنجح في التوفيق بين ميراث المبادئ والاضطلاع بادوار إقليمية في مختلف دوائر محيطها.¹

ويتضح الالتزام بالمبادئ في السياسة الخارجية الجزائرية مثلا في التمسك الدائم بمبدأ دعم حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها، حيث ساندت

حركات التحرر في إفريقيا، ولا تزال تساند حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

كما يتضح كذلك في ثبات تمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها والتأكيد على الحل السلمي للنزاعات الدولية، ومثال ذلك موقفها من ثورات الربيع العربي والأزمة في شمال مالي وفي الأزمة الليبية. ولعل التزام الجزائر بهذه المبادئ اكسبها سمعة دولية ومطلباً للقيام بمجموعة من الوساطات في كثير من النزاعات الدولية والإقليمية، كما ان التمسك بهذه المبادئ حقق مصلحة للجزائر تتعلق بحماية أمنها القومي من التهديدات الآتية من محيطها المغاربي والإفريقي، وحماية وحدتها الوطنية من الانشطار نتيجة موقف الحياد الايجابي الذي التزمته اتجاه الفرقاء الماليين بخصوص أزمة الطوارق

3. نظرية الدور

ترتبط نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية بادراكات صانع القرار لمكانة دولته في محيطها الإقليمي وطبيعة الدور الإقليمي الذي يجب ان تلعبه في هذا المحيط، وتنتشر كثيرا في دول العالم الثالث حيث النظم التسلطية او النظم التي تمنح سلطات واسعة لرئيس الدولة.

وترجع أصول هذه النظرية الى علم الاجتماع الذي يدرس السلوك الاجتماعي المتوقع من شاغل او لاعب المركز الاجتماعي، وانتقل الى حقل السياسة الخارجية في 1970، حيث يعتبر سلوك الدول ادوار سياسية تقوم بها الدول في محيطها الخارجي، وبهذا يمكن تعريف العلاقات الدولية بانها نسق اجتماعي تؤدي فيه الدول مجموعة من الأدوار الإقليمية والدولية.

ويتمثل مفهوم الدور الإقليمي في النشاط الذي تقوم به دولة ما باعتبارها مركزا في إقليم مع الدول المحيطة بها، حيث تتسع دائرة الدور الإقليمي كلما زادت طموحات الدولة او زادت مخاوفها.

وترتكز نظرية الدور على دراسة مصادر التهديد والتي تشمل مجموعة محددات الدولة المادية والمعنوية، وكذلك دراسة تصور الدور لدى صانع القرار من خلال الوظائف والتوجهات التي يجب أن تؤديها دولهم إقليميا ودوليا، ومن خلال هذا فنظرية الدور ترتبط بالبيئة النفسية المتعلقة بالادراكات الذاتية لصانع القرار، علاوة على ذلك فنظرية الدور تركز كذلك على أداء الدور بتحويل تصور

الدور إلى أفعال على ارض الواقع، مع مراعاة التوافق بين إمكانيات الدولة وتوجهات أداء الدور.

وتتحكم في طبيعة ادوار الدولة مجموعة من المتغيرات والمحددات والتي تتمثل أساسا في مجموعة المقومات المادية والمجتمعية كالموقع الجغرافي والإمكانات الاقتصادية والقدرات العسكرية والتكنولوجية والمقومات السياسية (الوحدة الوطنية، خصائص صانع القرار وطبيعة النظام السياسي) والاجتماعية (التجانس، الثقافة الوطنية، التركيبة المجتمعية)، ومجموعة المتغيرات الموضوعية المرتبطة بالبيئة الإقليمية أو البيئة الدولية .

والسياسة الخارجية الجزائرية اضطلعت بمجموعة من الأدوار لعل من أهمها: دور المؤيد لحركات التحرر بتقديم الدعم المادي والمعنوي لحركات التحرر خاصة في القارة الإفريقية، وكذلك دور الزعيم الإقليمي لا سيما في فترة حكم الرئيس هواري بومدين إذ نجده مثلا يرفض الوحدة التونسية الليبية التي تشكل منافس للجزائر، كما لعبت دور المستقل النشط ودور الوسيط حيث قامت بالعديد من الوساطات لحل الأزمات والنزاعات الدولية، فضلا عن انه لعبت دور قائد التكامل الإقليمي حيث يعتقد صانع القرار الجزائري بان له مسؤولية في إنشاء وتفعيل الاتحاد المغاربي.

عملية صنع السياسة الخارجية

اولا. هيكل عملية الصنع:

يحدد الدستور عملية اقتراح وتنفيذ السياسة الخارجية، ويحدد صلاحيات صانع القرار، الذي يعمل على تسطير مجموعة من الأهداف ويبلورها في شكل ادوار تؤديها أجهزة تنفيذ السياسة الخارجية.

✓ الرئيس:

كرست الدساتير الجزائرية المتعاقبة مبدأ التركيز المطلق لعملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية بيد رئيس الجمهورية، فهو الذي يعين وزير الخارجية مباشرة دون اقتراح من الوزير الأول، ويعين السفراء والمبعوثين وينهي مهامهم، ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، وهو الذي يتولى عملية إبرام

المعاهدات والتصديق عليها، ويصادق على اتفاقيات الهدنة والسلام والتحالف والاتحاد.

وعلى الرغم من الاستحالة العملية لقيامه بعملية إبرام عشرات الاتفاقيات سنويا، فضلا عن أن هذا النص يتنافى والأعراف الدولية التي جرت على قيام وزارة الخارجية أساسا بالاشتراك مع الوزارات الأخرى بإبرام الاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى أنه يتعارض مع اتفاقية فيينا للمعاهدات التي تؤكد على أن الاتفاقيات التنفيذية لا تحتاج لدخولها حيز النفاذ لأي تصديق بل يكفي توقيعها من شخص مفوض أو بحكم وظيفته.¹

✓ المجلس الدستوري

ينظر المجلس الدستوري في دستورية أو عدم دستورية المعاهدات والاتفاقيات إما برأي قبل أن تصبح نافذة أو بقرار بعد دخولها حيز النفاذ، حيث نصت المادة 165 من الدستور النافذ "يفصل المجلس الدستوري بالإضافة إلى الاختصاصات التي خولتها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور في دستورية المعاهدات والقوانين والتنظيمات إما برأي قبل أن تصبح واجبة التنفيذ أو بقرار في الحالة العكسية" كما نصت المادة 168 على أنه "إذا ارتأى المجلس الدستوري عدم دستورية معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية فلا يتم المصادقة عليها"²

والسؤال المطروح هنا، إذا كان الأمر بالنسبة للرقابة السابقة لدستورية المعاهدة أمر محسوم، ماهو الشأن بالنسبة للرقابة اللاحقة لدستورية المعاهدة ولماذا سكت المؤسس الدستوري؟ أي هل يمكن إلغاء معاهدة تم التصديق عليها وهي مخالفة للدستور، وعليه فالمعاهدة تنتج أثارها على المستوى الدولي بمجرد التصديق عليها، وهو الأمر الذي يبدو أن المشرع الدستوري قصده بعدم النص على الرقابة اللاحقة لتفادي التناقض.³

✓ البرلمان بغرفتيه:

يمكن أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية ويصدر لائحة لرئيس الجمهورية صانع السياسة الخارجية، وهذا ما نص عليه دستور 2016 في المادة 130 "يمكن للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناء على طلب

رئيس الجمهورية أو رئيس إحدى الغرفتين، ويمكن إن تتوج هذه المناقشة عند الاقتضاء بإصدار البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعين معا لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية¹”

غير أن لائحة السياسة الخارجية ورغم قيمتها المعنوية إلا أنها تفتقد للقوة القانونية الإلزامية ومقترنة بشروط تعجيزية، حيث أنها لا تمثل ممارسة عادية بل تمارس عند الاقتضاء، كما أنها مقترنة بانعقاد الغرفتين معا، فضلا عن إمكانية إجهاض المحاولة من خلال ثلث أعضاء مجلس الأمة المعينين من قبل رئيس الجمهورية، إضافة إلى الأعضاء الآخرين في الغرفتين الذين ينتمون لحزب الرئيس².

وفي المادة 131 ”يصادق رئيس الجمهورية على اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم والتحالف والاتحاد والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص والمعاهدات التي يترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة والاتفاقيات الثنائية او المتعددة الأطراف المتعلقة بمناطق التبادل الحر وبالجمعيات وبالتكامل الاقتصادي بعد أن توافق عليها كل غرفة من البرلمان صراحة³”.

ويتضح ان الدستور منح الجهاز التشريعي اختصاصا في مجال إبرام المعاهدات الدولية قبل التصديق عليها من طرف رئيس الجمهورية، وهذه السلطة الرقابية أكثر أهمية مقارنة بفتح مناقشة حول السياسة الخارجية، خاصة أن رئيس الجمهورية إذا كان له حق عدم التصديق على اتفاقية وافق عليها البرلمان، فإنه لا يمكن أن يصدق على اتفاقية رفضها البرلمان⁴.

وعليه فالوظيفة الدبلوماسية للبرلمان تتمثل في دور هذا الأخير في الموافقة على الاتفاقيات الدولية، وهو التعبير النهائي عن قبول الدولة بالمعاهدات دون التصديق، فضلا عن انه يمكن أن يمارس أدوات الرقابة عن طريق الاستجواب، وتنظيم جلسات الاستماع حول السياسة الخارجية⁵، كما انه بإمكانه إخطار المجلس الدستوري في حالة إثارة مسألة دستوريته، وهذا ما يعني أن البرلمان يساهم في

وضع بعض الخطوط العريضة للسياسة الخارجية، رغم أن الدستور الجزائري جعل عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية اختصاص أصيل لرئيس الجمهورية. ويضطلع البرلمان بممارسة مهام الدبلوماسية البرلمانية من خلال استقبال الوفود البرلمانية الأجنبية، وإيفاد البعثات البرلمانية إلى الخارج، من أجل المشاركة في الهيئات البرلمانية الدولية لا سيما مجموعات الصداقة البرلمانية.¹

✓ وزارة الشؤون الخارجية

باعتبارها تشرف على النشاط الخارجي وتعمل تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية ولهذا فهي تضطلع بمهام صياغة السياسة الخارجية من خلال:²

- تحليل الوضع الدولي الذي من شأنه الإساءة لمصالح الجزائر.
- تحضير دراسات وتقديم مبادرات لإدارة الأزمات الدولية.
- تحضير الاتفاقيات الدولية.
- تفسير المعاهدات والبروتوكولات والتنظيمات التي تكون الجزائر طرف فيها.

- تقديم استشارة في منح كل اعتماد لنشاط ثقافي إعلامي لأشخاص طبيعيين ومعنويون أجنب في الجزائر.

✓ المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة:

انشأ في سنة 1984 ويتولى مهمة القيام بالتحليل والدراسات المستقبلية، وتحليل استراتيجيات مختلف الشركاء الحقيقيين أو المحتملين للجزائر، وتوضيح وسائل العمل التي تساعد على استباق الأحداث ومواجهتها.³

✓ السفارات:

وتتولى مهمة الإبلاغ عن الوضع السائد في البلد، والمساهمة في إعداد سياسة الجزائر الخارجية، وإشراك السفير في تحضير كل مفاوضات مع البلد أو المنظمة الدولية التي يكون معتمدا لديها.⁴ وهناك هيئات خاصة أهمها:

-الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها: وتسهر على صياغة السياسة الخارجية من خلال: ¹

✓ وضع إستراتيجية لترقية التجارة الخارجية.

✓ إعداد دراسات حول الأسواق العالمية.

✓ إعداد تقييم سنوي للصادرات.

✓ وضع تصور للمنشورات المختصة والمذكرات الظرفية وتوزيعها في مجال التجارة الخارجية.

-اللجنة الوطنية للتعاون الدولي الإنساني: والتي أنشأت تحت وصاية وزارة العدل في 2008 تهتم بـ:

✓ اقتراح المصادقة على المعاهدات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني.

✓ اقتراح تدابير تكييف القانون الداخلي مع قواعد القانون الدولي الإنساني.

كما أن هناك هيئات أخرى كالمجلس الأعلى للأمن، ووزارة الدفاع الوطني، ومديرية الاستعلام والأمن، والشخصيات الوطنية والخبراء، وتنظم علاقتها مع الرئيس مؤسسة الرئاسة.

لكن واقعياً يبقى رئيس الجمهورية هو سيد الموقف الخارجي.

دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية

تشارك الفواعل غير الحكومية في عملية صنع السياسة الخارجية من خلال قدرتها على ترجمة خيارات المواطنين في مختلف المجالات الى مشاركة فعالة في العملية السياسية.

دور الأحزاب السياسية

تلعب الأحزاب دور كبير في عملية صنع السياسة الخارجية لا سيما في الأنظمة الديمقراطية، بخلاف الأنظمة التسلطية أين يكون نشاطها هامشياً في عملية رسم السياسة العامة على المستوى الداخلي او الخارجي حيث تكون تابعة للسلطة، كما يختلف نشاطها بطبيعة النظام الحزبي، ففي الأحادية الحزبية تنفذ الحكومة برنامج الحزب الحاكم، وفي الثنائية الحزبية يكون هناك اتفاق بين الحزبين حول الخطوط العامة للسياسة الخارجية مع الاختلاف في وسائل التنفيذ،

أما في نظام التعددية الحزبية فسياساتها الخارجية تتسم بالتغير بسبب تغير الحكومات.

وخلال فترة الأحادية الحزبية في الجزائر هيمنت فكرة وحدة القيادة للحزب والدولة، من خلال كون رئيس الجمهورية هو الأمين العام للحزب، ولهذا كان حزب جبهة التحرير الوطني هو الموجه للسياسة العامة للدولة بصفة عامة والسياسة الخارجية بصفة خاصة.

ومع اعتماد التعددية الحزبية في 1989 فقد حزب جبهة التحرير مركزه القيادي، غير انه استمر حضوره لتمتعه بالأغلبية البرلمانية في مختلف الانتخابات التي أجريت بعد 1997، إلا أن دوره محدود بالنظر إلى هيمنة الرئيس على عملية صنع السياسة الخارجية للدولة. أما الأحزاب الأخرى سواء كانت أحزاب معارضة أو موالية فهي تعاني من مجموعة من نقاط الضعف التي حالت دون ان تمارس دورها كفاعل في رسم السياسة العامة للدولة.

وعموما فالأحزاب الجزائرية تعتبر مسألة السياسة الخارجية مسألة ثانوية في برامجها الحزبية، وتركز على قضايا السياسة الداخلية التي تستقطب اهتمامات الناخبين، فضلا عن كون برامجها تفتقر إلى رؤية واضحة حول السياسة الخارجية، ولعل هذا راجع إلى نقص كفاءة القيادات الحزبية وشح المعلومات حول قضايا السياسة الخارجية الجزائرية، علاوة على هيمنة مؤسسة الرئاسة على عملية صنع السياسة الخارجية.

دور الرأي العام

يلعب الرأي العام دور مهم في عملية صنع السياسة العامة للدولة سواء خارجيا أو داخليا، باعتباره من أهم القيود الواردة على صانع القرار، هذا الأخير يراعي تفاعلات الرأي العام عند اتخاذ القرار سواء في الأنظمة الديمقراطية أو في الأنظمة التسلطية، مع الإشارة إلى اختلاف درجة تأثير الرأي العام على صانع القرار في النظامين، إذ انه في الأنظمة الديمقراطية يتزايد دور وتأثير الرأي العام نظرا لتوفر قنوات الاتصال السياسي والحرية في التعبير عن الآراء، أما في الأنظمة غير الديمقراطية فتتقص درجة تأثير الرأي العام في عملية صنع وتوجيه السياسة الخارجية بالنظر لغياب هامش الحرية، فضلا عن دور النظام السياسي في توجيه الرأي العام من خلال السيطرة على وسائل الإعلام وان كان هذا أصبح أمرا محدودا نظرا لانتشار تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

وركزت الجزائر خلال فترة الأحادية على صناعة الرأي العام الجزائري من خلال احتكار السيطرة على وسائل الإعلام، كما انه ورغم إقرار التعددية الحزبية والإعلامية الا ان القيود استمرت على حرية الرأي والتعبير لا سيما مع دخول الجزائر في العشرية السوداء.

غير ان الامر يختلف مع انتشار تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وظهور الأزمات الأمنية في الدول المجاورة التي تمثل تهديد فعلي للأمن القومي الجزائري، حيث انقسم بشأنها الرأي العام الجزائري بين مؤيد ومعارض، وفتح النقاش حول جدوى التمسك بمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي يحكمها مبدأ عدم التدخل في ظل تعرض مصالحها للخطر، وعليه تم توجيه انتقادات كبيرة لكيفية تعاطي النظام السياسي مع الأزمات الأمنية في المنطقة.

غير انه يمكن تقديم بعض الملاحظات على الرأي العام الجزائري، فهو من جهة يفتقر الى الكفاءة اللازمة في تقويم السياسات العامة، و يهتم أكثر بقضايا السياسة الداخلية دون قضايا السياسة الخارجية، كما انه ومن جهة أخرى يلاحظ غياب كبير لبحوث واستطلاعات الرأي العام في صياغة القرار السياسي.

ومع ذلك يمكن القول ان توجهات الرأي العام الجزائري تتوافق إلى حد بعيد مع أداء السياسة الخارجية الجزائرية خاصة خلال العصر الذهبي للدبلوماسية الجزائرية، بالرغم من الانقسام الذي يعيشه حاليا حول طريقة تعاطي النظام مع الأزمات الأمنية في المنطقة.

ثانيا: هيكل تنفيذ السياسة الخارجية

تقوم على أداء السياسة الخارجية الجزائرية مجموعة من الأجهزة تتمثل في ما يلي:

✓ وزارة الشؤون الخارجية:

فهي مكلفة بتنفيذ السياسة الخارجية وتقوم بإدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية، وتعبر عن مواقف الجزائر، وتقود المفاوضات الدولية سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف في إطار المنظمات الدولية والإقليمية، كما توقع على الاتفاقيات والبروتوكولات، وتحضر ملفات التعاون الدولي في شتى المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية والعلمية...، والبحث عن المتعاملين الأجانب والاستثمارات الأجنبية، ويستند وزير الخارجية إلى هيكل الإدارة المركزية التي

تنقسم إلى مديريات فرعية، وإلى الممثلات الدبلوماسية والقنصلية والمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج.¹

✓ الممثلات الدبلوماسية:

وتعمل على السهر على حماية مصالح الجزائر وترقيتها في البلد الموجود فيه، وتعزز علاقة التعاون والصداقة مع البلد أو المنظمة الدولية المعتمد لديها، وتزود الوزير بالمعلومات حول إقامة الجزائريين، والمساهمة في إعداد سياسة الجزائر الخارجية والمحافظة على تأثيرها في الساحة العالمية، مع التعريف بسياسة الحكومة الجزائرية في الخارج.²

✓ الممثلات القنصلية:

تعمل المراكز القنصلية على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية بين الجزائر والدول والمؤسسات الموجودة في دائرة الاختصاص على كل تظاهرة أو معرض تنظمه الجزائر بالخارج، كما تسهر على تنظيم تظاهرات ثقافية تعكس نشر الثقافة الجزائرية.³

✓ المراكز الثقافية الجزائرية في الخارج:

وتهدف إلى نشر الثقافة الوطنية في الخارج من خلال إعداد وتنفيذ برامج النشاطات الثقافية، وعليه فهي تشكل مجالا للتعبير الثقافي ولنشر العناصر المكونة للتراث الثقافي الوطني.⁴

وتجدر الإشارة إلى إمكانية الاستعانة ببعض المصالح والأشخاص من خارج القطاع، يكفون من طرف رئيس الجمهورية أو وزير الخارجية، كما أن الممارسة العملية بعد 1999 تدل أن رئيس الجمهورية هو الصانع والمنفذ، إذ أنه دائم الحضور في الندوات والزيارات وهو الذي يعين ممثليه، وأي تغيير في هرم السلطة يغير إطارات الخارجية، بناء على عنصر الثقة والعلاقة الشخصية أكثر منها المؤسساتية والتشاركية.

مسار السياسة الخارجية الجزائرية

تعتبر السياسة الخارجية مجموعة القيم التي تتبناها الدولة في تعاملاتها الخارجية مع الدول الأخرى، بحيث تسعى من خلالها إلى تجسيد طموحاتها والدفاع عن مصالحها وخلق مكانة بين الدول، وفي هذا الإطار سيتم استعراض مسار السياسة الخارجية الجزائرية بمختلف المحطات التي مرت بها.

مرحلة الارهاصات ونشأة السياسة الخارجية الجزائرية:

لقد نشأت السياسة الخارجية الجزائرية كدبلوماسية في عهد الأمير عبد القادر، حيث كانت له اول علاقة دبلوماسية مع السلطان المغربي، ثم وقع بعدها معاهدة عرفت باسمه مع الجنرال ديميشال، وأدى ذلك الى فتور العلاقات المغربية الجزائرية بحيث اعترفت فرنسا بدولة الأمير عبد القادر، ثم تطورت العلاقات الدبلوماسية للأمير بحيث كتب رسالة الى ملك انجلترا قليوم ويلىام ثم رد عليها الملك الانجليزي برسالة أخرى، واستطاع الأمير عبد القادر من خلال التأثير الدبلوماسي تنظيم علاقاته مع العدو حيث تم إبرام معاهدة التافنة في ماي 1837 وكان هذا ميلاد السياسة الخارجية الجزائرية.¹

كما عرفت الدبلوماسية الجزائرية تطورا ملحوظا مع مجيئ زعماء الحركة الوطنية بمختلف تياراتها؛ فالتيار الإصلاحى الاندماجى الذى رفع لوائه فرحات عباس بعد الامير خالد، حيث كتب رسالة في 1942 وأرسلها إلى السلطات الفرنسية والحلفاء تطالب بحل فدرالى للقضية الجزائرية وإنشاء مجلس جزائري، كما كتب بيان في 1943 بعنوان الجزائر في النزاع العالمى: بيان الشعب الجزائري تضمن مطلب تطبيق الحكم الذاتى للجزائر والغاء القوانين التمييزية ورفض الاندماج، وعليه فهو سعى الى تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية.²

أما التيار الثورى التحررى بزعمامة مصالى الحاج فهو يطالب بالاستقلال التام للجزائر ، في حين التيار الاصلاحى بزعمامة الشيخ عبد الحميد بن باديس عمل على المحافظة على عناصر الهوية الوطنية الجزائرية والحيلولة دون اندماج الشخصية الجزائرية في الحضارة الاوربية.

مرحلة الازدهار

بعد الاستقلال واجهت الجزائر مجموعة من التحديات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، مع إدراك أهمية التوفيق بين مواجهة المشاكل الداخلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار السياسي، وبين ضرورة التمتع في السياسات الإقليمية والعالمية عن طريق الانفتاح على العلم الخارجي، انطلاقاً من الثقل الرمزي للثورة التحريرية الجزائرية، التي تمثل أنموذج التحرر بفرض قيم التحرر في إفريقيا والعالم الثالث بصفة عامة، الأمر الذي يستلزم لعب دور قيادي في السياسة الدولية إقليمية ودولياً.

وعليه تشكل الثورة ابرز محدد لتشكل توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، خاصة مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، حيث اصطفت الجزائر إلى التيار المتشدد لمحو الاستعمار من القارة الإفريقية، والعمل على تحقيق الوحدة والتضامن الإفريقيين، إذ فتحت الجزائر أبوابها لحركات التحرر الإفريقية كالحركة الشعبية لتحرير انغولا، وجبهة تحرير الموزمبيق، والحزب الإفريقي لتحرير غينيا والرأس الأخضر، وممثلي حركات دول أخرى كالكونغو وتنزانيا وغينيا، كما كانت احد الأعضاء التسعة المؤسسين للجنة التحرير التي أنشأتها منظمة الوحدة الإفريقية، فضلاً عن المهرجانات والتظاهرات المختلفة، إذ أصبحت الجزائر منتدى لتحرير إفريقيا.¹

وهذا رغم التعامل الانتقائي في تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، إذ هناك حركات نالت تأييداً دولياً إلا أنها لم تحضى بتأييد الجزائر مثل حركة تحرير اريتريا، كما أن هذا المبدأ يتناقض مع مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار الذي أقرته منظمة الوحدة الإفريقية لان فتح هذا المبدأ يشجع العديد من الحركات الانفصالية ويثير المطالب الإقليمية كمطلب المغرب بأقاليم يدعي ملكيتها التاريخية خصوصاً الصحراء الغربية التي تعد قضية سيادة بالنسبة له.²

ويلاحظ على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال أنها ركزت على القارة الإفريقية، بالنظر إلى الخلافات الحدودية والادولوجية التي حالت دون التوجه للمغرب العربي، وبالنظر إلى العامل الجغرافي المعيق لبناء علاقات مع آسيا وأمريكا اللاتينية، فضلاً عن استغلال الرئيس احمد بن بلة لصدقاته مع الشخصيات الإفريقية، إذ زار غانا، غينيا، مالي، السنغال، ليبيريا،

إثيوبيا، واحتضن المؤتمر الافرواسيوي الثاني بعد باندونغ في 1963، وعليه فالسياسية الخارجية الجزائرية كانت ثورية وافريقية بامتياز.

وفي هذا الإطار عملت السياسة الخارجية الجزائرية على دعم التضامن بين شعوب القارة الإفريقية، وتوج ذلك بإقرار منظمة الوحدة الإفريقية على قاعدة هامة تقوم على عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار خوفا من الحروب والاضطرابات التي يمكن ان تدخل إفريقيا في فوضى ومن ثم يمكن ان تمهد لعودة الاستعمار من جديد في إفريقيا.

كما دخلت الجزائر في نزاع حدودي مسلح مع المغرب، الأمر الذي دفعها إلى إبرام جملة من الاتفاقيات لتثبيت الحدود مع دول الجوار، حيث عقدت مجموعة من الاتفاقيات لتسوية الحدود مع دول الجوار، فمع المغرب تم عقد اتفاقية افران في 1969، واتفاقية تلمسان في 1970 واتفاقية الرباط في 1972، وتم عقد اتفاقيتين مع تونس لضبط الحدود بينهما في 1970 وفي 1983، كما تم إبرام اتفاقيات التعاون وحسن مع موريتانيا في 1983 ومع مالي في 1983 ومع النيجر في 1983.¹

وبفضل هذه الاتفاقيات التي تم إبرامها استطاعت الجزائر ضبط حدودها ومن ثم تحييد مشكل الحدود كمصدر تهديد للأمن القومي الجزائري ومنه التفرغ لاستكمال مسار البناء الوطني.

وبعد وصول هواري بومدين للحكم عمل تسوية النزاعات مع دول الجوار، فضلا عن القيام بوساطات لحل النزاعات بين المغرب وموريتانيا 1969، وبين تونس وليبيا 1974، وبين مصر وليبيا 1975، واستضافت الجزائر قمة مجموعة 77 في 1967 التي يعد ميثاقها إطار مرجعي يعزز مكانة الجزائر عالميا، بالإضافة إلى قرار تأميم المحروقات في 1971 ودور الدبلوماسية الجزائرية في كسب تأييد دول المعسكر الشرقي، وكسب تضامن كل من ليبيا ودول الخليج.²

وبعد انعقاد قمة عدم الانحياز في 1973 طالبت الجزائر بنظام اقتصادي عالمي عادل يضع حدا للاستغلال البشع لموارد الدول النامية من قبل الدول المصنعة، وإقرار مبدأ حق الشعوب في استغلال مواردها الأولية انطلاقا من مبدأ

سيادة الدول،¹ وكان للحضر البترولي دور في إحداث تقارب عربي إفريقي توج بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في 1974 حول إصلاح النظام الاقتصادي العالمي.

كما استثمرت الجزائر في الطفرة النفطية لتعزز تواجدها على الساحة الإقليمية لحل النزاعات الدولية، وذلك بحل النزاع العراقي الإيراني في 1975، والنزاعات في إفريقيا بين السنغال وموريتانيا، وبين التوارق وكل من مالي والنيجر.

وخلال هذه المرحلة استكملت الجزائر مسار انضمامها للمنظمات الدولية والإقليمية المختلفة، حيث انضمت إلى منظمة الأمم المتحدة في 8 أكتوبر 1962، وإلى جامعة الدول العربية في 16 رات 1962، كما أنها عضو مؤسس لمنظمة التعاون الإسلامي التي أنشأت في 1969، وكذلك بالنسبة لمنظمة الوحدة الأفريقية في 1963.

مرحلة الانكفاء على الذات

في نهاية السبعينات جرت عملية ترويض للسياسة الخارجية الجزائرية بالتخفيف من طابعها الثوري وتوجيهها نحو الاهتمام بالقضايا الداخلية، مع ملاحظة تراجع تدريجي لنشاط الجزائر الخارجي منذ بداية الثمانينات، حيث طغى عليه الطابع الأمني بالتوجه لضبط الحدود مع دول الجوار خاصة مع تفجر قضية الصحراء الغربية.

وعلى الرغم من ذلك هناك جهود للدبلوماسية الجزائرية ان على المستوى الإفريقي او المستوى العالمي، فعلى المستوى الإفريقي تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من تسوية النزاع الحدودي بين مالي وبوركينا فاسو، والخلاف التشادي الليبي حول شريط أوزو الحدودي، وطوقت النزاع الحدودي السنغالي الموريتاني، وتسوية بعض النزاعات الداخلية في التشاد ومالي والنيجر.

أما على المستوى العالمي فقد توسطت بين طهران والولايات المتحدة الأمريكية في حادثة الرهائن الأمريكيين في 1981، كما نجحت الجزائر في إطلاق سراح طائرة كويتية تم اختطافها في 1988، غير أن مقتل وزير الخارجية الجزائرية في حادث تحطم الطائرة وهو يقوم بوساطة لإنهاء الحرب الإيرانية العراقية يعد نقطة تحول لانسحاب الدبلوماسية الجزائرية من قضايا الشرق

الأوسط باستثناء القضية الفلسطينية التي استمرت في دعمها حيث تعبر الجزائر أول دولة تعترف بالدولة الفلسطينية المعلنة بالجزائر في 1988، كذلك الرفض الجزائري للتطبيع بالنظر للدعم الإسرائيلي لفرنسا أثناء حرب التحرير، وكذلك الرفض الشعبي لذلك، إلا أن حاجة الجزائر إلى سوق نفطية في الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والبحث عن التعاون الدولي لمواجهة الإرهاب الداخلي، تراجع الموقف الجزائري ليصبح مقترن بشرط إعادة الأراضي المحتلة لسوريا ولبنان وتقرير الفلسطينيين لمصيرهم وتأسيس القدس عاصمة لهم.¹

ولعل هذا الانكفاء تعمق مع فترة نهاية الثمانينات حيث الأزمة الاقتصادية العالمية، وانهيار الكتلة الشرقية وما صاحبه من فقدان الدول لهامش المناورة الذي كانت تحضي به أثناء فترة الحرب الباردة، فضلا عن التطورات المتسارعة في الداخل مع بداية التسعينات التي أفقدت الجزائر بوصلتها الخارجية.

مرحلة دبلوماسية الأزمة

دخلت الجزائر في أزمة أمنية وسياسية داخلية، عقب توقيف المسار الانتخابي وعلان حالة الطوارئ، والتي كانت انعكاساتها وخيمة جدا اقتصاديا وبشريا واجتماعيا وسياسيا، والتي تزامنت مع ظهور التكتلات الاقتصادية، وتراجع العامل الإيديولوجي وتفكك المعسكر الشيوعي على المستوى الخارجي.

وأمام هذه المعطيات الداخلية والخارجية، عملت الدبلوماسية الجزائرية على التقليل من انعكاسات الأزمة والخروج من العزلة الدولية، عن طريق إقناع العواصم الغربية بقبول قرار إلغاء المسار الانتخابي والتعامل مع المؤسسات الانتقالية التي تفتقد للشرعية، مع التركيز على أهمية إعادة البناء الديمقراطي بتنظيم انتخابات 1996 واحترام حقوق الإنسان مؤكدة أنها في معركة ضد الإرهاب للرد على حملات التشكيك الأوروبية في طبيعة الأحداث الجارية، فضلا عن مطالبتها للعواصم الغربية بوقف دعم وإيواء الإسلاميين المتطرفين.²

أما على المستوى الاقتصادي فقد لجأت الجزائر إلى إبرام اتفاق إعادة الجدولة مع صندوق النقد الدولي في 1994، بدعم فرنسي لتجاوز التحفظات الأمريكية والبريطانية، مستغلة التوظيف السياسي للورقة النفطية في علاقتها مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، فأوروبا بحاجة إلى تأمين أمنها الطاقوي

والجزائر بحاجة إلى دعم الاستقرار السياسي والاجتماعي، إذ عقدت شركة سوناپراك عقود شراكة مع 36 شركة نفطية عالمية.¹

مرحلة الانبعاث

بتولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم ذو الماضي الدبلوماسي الذي يتمتع به، وضع برنامج لإنعاش الاقتصاد الوطني وتكريس المصالحة الوطنية، وكذا العمل على استعادة المكانة الإقليمية والدولية للجزائر.

ويندرج نشاطه الدبلوماسي الاندفاعي لتحسين صورة الجزائر خارجيا عقب العزلة التي عاشتها سنوات الأزمة الأمنية، والعمل على جلب الاستثمارات الأجنبية واندماج الجزائر في المنظومة العالمية.

وبرزت السياسة الخارجية من جديد عقب سنوات الركود، إذ استضافت قمة منظمة الوحدة الإفريقية في 1999، وشاركت في منتدى دافوس العالمي، ثم في قمة الثمانية، وساهمت في إنشاء مبادرة النيباد، كما كثف زيارته للخارج واستقبل العديد من رؤساء الدول الأجنبية.

ولعل هذه العودة للسياسة الخارجية الجزائرية لم تأتي من فراغ، بل كانت نتيجة مجموعة من العوامل، كاقترانها بمرحلة الاستقرار السياسي والاجتماعي والرخاء الاقتصادي، فضلا عن نمط القيادة وتأثير شخصية صانع القرار على كيفية تعاطي السياسة الخارجية الجزائرية مع قضايا السياسة الدولية.

وكان تركيز الجزائر لاستعادة مكانتها على القارة الإفريقية، حيث استلمت الملف الاثيوبي الاريتيري ولعبت دور الوسيط فيه، حيث توجت هذه الوساطة بالتوقيع على اتفاق إطلاق النار في جانفي 2000، كما حرصت على تسويق منظورها في مكافحة الإرهاب والتأكيد على ضرورة التعاون بين دول القارة لمحاربة ظاهرة الإرهاب وتوج ذلك بتوقيع الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب في 1999، واستطاعت إقناع الدول بضرورة الإحجام عن القيام عن اي عمل يهدف الى تنظيم او دعم او تمويل أو تنفيذ أعمال إرهابية او توفير مأوى للإرهابيين، فضلا عن ذلك استطاعت الدبلوماسية الجزائرية استصدار قرار من مجلس الامن يجرم دفع الفدية للإرهابيين من اجل تجفيف منابع تمويل الإرهاب وهو انجاز كبير لها.

وفرض الحراك السياسي العربي تحديات كبيرة على الجزائر باعتبارها تجاور كل من تونس وليبيا، حيث أصبحت تواجه انكشاف امني خطير يهدد أمنها القومي على طول حدودها، فعلى الرغم من كون الموقف الجزائري لا يوحي برفض او تأييد ما يحدث في تونس، الا ان التعاطي الجزائري مع القضية التونسية لم يحد عن مبادئ السياسة الخارجية والتي تتمثل في مناصرة القضايا العادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام إرادة الشعوب في تقرير مصيرها، وهذا ما يصب في خدمة المصالح الإستراتيجية للجزائر التي كانت تتخوف من إمكانية انتقال الثورة اليها، فضلا عن التخوف من تأثيرات الفراغ الأمني في تونس على الحالة الأمنية في الجزائر.¹

كما أفرزت الثورة التنسيق الجزائري التونسي لتضييق الخناق على الجماعات الإرهابية على الشريط الحدودي، بالإضافة الى القيام بوساطة لتقريب وجهات النظر بين القوى السياسية المختلفة في تونس.

وبخصوص التعاطي الجزائري مع الأزمة الليبية، فنجد انها سعت الى تسوية الأزمة بناء على الخيار السياسي والسلمي بجمع الأطراف الفاعلة على أساس الحوار لإيجاد ارضية مشتركة متفق عليها بين الفرقاء الليبيين، ومنه ضرورة استبعاد خيار العمل العسكري الأجنبي في ليبيا.

ومع اندلاع الأزمة في شمال مالي سعت الجزائر لتحقيق الامن والاستقرار في مالي بالنظر الى التهديدات الكبيرة التي تحملها على الأمن القومي الجزائري من خلال القيام بالوساطة بين المتمردين الطوارق والحكومة المالية حيث توجت هذه الجهود بتوقيع اتفاقية في 2012 لحل الازمة، وجاء التعاطي الجزائري مع الازمة المالية من خلال التأكيد على احترام الوحدة الترابية لدولة مالي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية..

تحديات السياسة الخارجية الجزائرية

اولا: تحديات السياسة الخارجية الجزائرية

هناك مجموعة من التحولات التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة، التي تفرض على الجزائر تكييف سياستها الخارجية للعب دور فعال للتعاطي مع هذه التحديات، انطلاقا من الموارد الداخلية المتاحة والموقع الجغرافي، خاصة

باعتبارها دولة مؤثرة على مستوى شمال إفريقيا والمغرب العربي ومنطقة الساحل الإفريقي، وهذا ما يستلزم من الجزائر أن تكيف عقيدتها الأمنية التي تركز على القوة الصلبة واعتماد القوة اللينة بتفعيل الحوار ودعم مشاريع التنمية في المناطق التي تعرف التهميش ومن ابرز هذه القضايا ما يلي:

1. التطورات الداخلية لدول الجوار:

فتغير النظم السياسية لدول الجوار يفرض على الجزائر جملة من التحديات، وضرورة مد نفوذها السياسي لإعادة الاستقرار لهذه الدول، كون عدم الاستقرار في ليبيا سيكون مكلفا للجزائر على مستويين: يتعلق الأول بتسرب الأسلحة للجماعات الإرهابية ومجموعات الجريمة المنظمة، أما الثاني فيتعلق بالحيلولة دون تهميش الجزائر في الترتيبات الإقليمية حول ليبيا.

كما أن تنامي الحركات الانفصالية وحركات التمرد في مالي والنيجر يطرح على الجزائر مجموعة من التحديات، حيث أن اللااستقرار الذي تعيشه هذه الدول يزيد من موجات اللاجئين المتدفقة إلى الجزائر، كما أن ظهور حركة تحرير الأزواد وتفاقم مشكلة الطوارق وازدياد مطالبهم الهوياتية إلى المطالبة بتقرير المصير وتأسيس دولة تعبر عن هويتهم، يشكل خطرا أمنيا على السلامة الترابية للجزائر خاصة إذا أرادت الدول الكبرى حل مشكلة الطوارق على حساب الجزائر.¹

وفي هذا الإطار يستلزم على الجزائر تفعيل البعد الامازيغي والمصلي في السياسة الخارجية الجزائرية لاحتواء حركات تمرد مماثلة على الحدود، وبذل جهود وساطة كبيرة لانتهاء النزاعات مع عدم التحيز الى الجانب الرسمي لهذه الدول، لتفادي أخطار الحروب الأهلية والانقلابات وعدم الاستقرار السياسي، للحيلولة دون انتقال مفعول هذه المشاكل إلى داخل الحدود الجزائرية، وللحيلولة دون تواجد القوى الخارجية على الحدود تزيد من تعقيد الأوضاع في دول الجوار.

1. قضايا الحدود:

برزت منذ الاستقلال ومازالت إلى غاية اليوم، إذ كانت مصدر توتر بينها وبين الدول المجاورة، حيث اندلعت مع المغرب في 1962 وأصبحت عامل معطل للمسار التكاملي المغاربي.

2. مشكلة اللاجئين:

تعتبر من اكبر التحديات التي تهدد امن الجزائر نظرا لتفاقم الظاهرة التي لها اثار وخيمة على كافة المستويات، والجزائر تعتبر ملاذ المهاجرين الماليين والنيجيريين والسوريين ويسببون اظطرابات اقتصادية واجتماعية. ويستلزم على الجزائر أن تجد حولا للمشكلة في مصدرها قبل ان تصل إلى إقليمها، باعتبارها عائق أمام الجهود التنموي، بإيجاد صيغ تعاون تسمح بعودة هؤلاء اللاجئين إلى أوطانهم .

3. الجريمة المنظمة:

وهي عبارة عن مؤسسة إجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج ومحكم، تمارس أنشطة غير مشروعة من اجل الحصول على هدف مادي غير مشروع أو المساس بالمصالح الاستراتيجية والأمن العام للدولة أو لعدد من الدول باستخدام العنف والقوة والفساد.

وهناك مجموعة من الأسباب المنشأة للظاهرة، كغياب العدالة التوزيعية، والفساد الإداري، والانحلال الاجتماعي، والحروب والنزاعات، وغياب التجانس الاجتماعي، وينتج عنها اقتصاد متدهور ومجتمع منحل وفساد إداري وتعمل في الأساس في تجارة المخدرات في الجنوب الجزائري.

4. انتشار السلاح:

بسبب الانفلات الأمني في ليبيا هناك انتشار كبير لتجارة الأسلحة، هذه الأخيرة يمكن ان تستفيد منها الجماعات الإرهابية وتستخدمها ضد الجزائر وهذا ما يهدد الأمن الجزائري، خاصة مع الحدود الطويلة مع ليبيا ومالي والنيجر والتشاد وموريتانيا والتي تغطيها يستلزم أعدادا كبيرة من الجنود.

ثانيا: آليات تفعيل خطاب السياسة الخارجية الجزائرية

وهنا يتم تناول الوسائل اللازمة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية الجزائرية.

الآليات السياسية: فالدبلوماسية هي عملية التفاوض والتمثيل التي تجري بين الدول في إدارتها للعلاقات الدولية، وتعرف على أنها علم وفن المفاوضات، كما

يعرفها كسنج ربانها تكييف الاختلافات من خلال المفاوضات، وفي هذا الإطار تصب مقولة معاوية بن أبي سفيان بقوله لو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت إذا أرخوها شددتها وإذا شدوها أرخيتها.

والدبلوماسية الجزائرية مرتكزة على مبادئ القانون الدولي القائمة على احترام سيادة الدول والتعاون وتعزيز العلاقات بين الدول ومبدأ حسن الجوار ومبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية ونبذ العنف واعتماد الوساطة كأداة لحل الخلافات والعمل على تحقيق السلم والاستقرار حيث تدعو إلى القضاء على جميع أشكال الاستعمار .

وتركز الدبلوماسية الجزائرية على تحسين صورة الجزائر خارجيا، وتنويع العلاقات والشركاء اقتصاديا وماليا وامنيا مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وأوربا، مع التركيز على محاربة الإرهاب خاصة مع إقناع أعضاء مجلس الأمن بإصدار قرار تجريم دفع الفدية في 2009 لتجفيف منابع تمويل الإرهاب.

وعلى المستوى العربي تركز على دعم التضامن العربي، والتركيز على إصلاح جامعة الدول العربية لتحديث آليات عملها، أما على المستوى الإفريقي فقد استحدثت وزارة منتدبة مكلفة بإفريقيا، وعملت على استعادة مكانتها المحورية ومنافسة دول أخرى، مع الاستمرار في مناصرة قضايا التحرر والنهوض الاقتصادي.

الآليات الاقتصادية

يعد الاقتصاد محدد أساسي للسلوك الخارجي ، والدول تتعاطى مع البيئة الخارجية انطلاقا من موقعها ومكانتها الاقتصادية، والوسائل الاقتصادية لها دور كبير في العلاقات الدولية كون العالم أصبح على درجة كبيرة من التداخل الاقتصادي.

فالدبلوماسية الاقتصادية لها دور كبير في التأثير على سلوك الدول بما يحقق مصالحها الوطنية، سواء من خلال عملية فرض العقوبات الاقتصادية والمقاطعة أو من خلال تقديم المساعدات والإغراءات.

ولهذا فالدبلوماسية الاقتصادية توظف الموارد الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، أي أنها مجموعة من المکانیزمات المعتمدة بغرض تحقيق أهداف سياسية بوسائل اقتصادية أو تحقيق أهداف اقتصادية بوسائل سياسية.

والجزائر خلال الطفرة النفطية عملت على تقديم مساعدات وتسهيلات لبعض دول الجوار الإقليمي، وهذه التسهيلات لها ثمن سياسي وهو حل مشاكل الحدود وتأمينها، فمثلا في 2010 منحت حوالي 10 ملايين دولار كغذاء لمالي والنيجر والتشاد للحيلولة دون انتقال موجات كبيرة من اللاجئين من بلدانهم إلى الجزائر التي تعتبر الوجهة الأوليادهم

خاتمة

ان عملية دراسة السياسة الخارجية الجزائرية تستلزم الالمام بجمله العوامل المحددة لتوجهاتها، ومجموعة المقومات والثوابت الدستورية التي شكلت على مر التاريخ المنطلق لتفسير السلوك السياسي الخارجي. فبالنسبة لمحددات فهي متنوعة بين محددات داخلية ومحددات خارجية، فالأولى تتمثل في العوامل الجغرافية، والعوامل الاقتصادية، والعوامل البشرية، والعوامل السياسية، والعوامل الشخصية والمجتمعية، اما المحددات الخارجية فتكون في الغالب ردود أفعال ناتجة عن البيئة الخارجية، او هي عبارة عن مجموعة من الضغوط والاكراهات التي تكون من قبل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والتكتلات الدولية والشركات متعددة الجنسيات والرأي العام الدولي.

أما بخصوص المبادئ، فالسياسة الخارجية تبنت عبر مسارها النظالي مجموعة من المبادئ والتي كرسها الدساتير المتعاقبة، تتمثل في مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها، وحل النزعات الدولية بالطرق السلمية، ومبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، والتعاون الدولي مع مختلف الأطراف سواء في إطار ثنائي او متعدد الأطراف، وتجريم دفع الفدية للارهابيين وعدم التحاور معهم لتجفيف منابع تمويله، وهو المبدأ الذي أنتجته السياسة الخارجية الجزائرية ونجحت في اعتماده دوليا في 2009 على الرغم من استمرار بعض الدول في دفعها لتحرير رعاياها.

ولعل دراسة هيكل صنع السياسة الخارجية الجزائرية يكشف سيطرة مؤسسة الرئاسة على عملية صنع السياسة الخارجية، الأمر الذي يدل على هامشية دور الأجهزة الأخرى في صياغة أداء السياسة الخارجية الجزائرية.

يبرز الدور الإقليمي للجزائر في سياستها الخارجية من خلال الأبعاد الدبلوماسية والإيديولوجية والأمنية والاقتصادية، وهو ما يتطلب توظيف الإمكانيات وفق طبيعة التهديد أو المصلحة والهدف الذي تدركه.

وتعدد دوائر اهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية، فالبنظر الى التركيز الدستوري على مسألة التعاون مع اتحاد المغرب العربي والدول المجاورة الا ان السياسة الخارجية الجزائرية مرت بمراحل عسيرة وبفترات فراغ مع الدول المغاربية، ويبرز ذلك في مشاكل الحدود، ندرة حجم المبادلات التجارية البينية، وعوائق عطلت مسار الاتحاد المغاربي، اما على المستوى الإفريقي فبرز الدور المحوري في الوساطة التي تقوم بها الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا، والاهتمام بالأزمات الأمنية الآتية من منطقة الساحل الذي يشكل العمق الاستراتيجي للأمن القومي الجزائري، أما على المستوى المتوسطي فالسياسة الخارجية الجزائرية توجهت إلى دول الضفة الشمالية لبناء علاقات وطيدة قائمة على الحوار والتعاون الايجابي، حيث ان هناك مجموعة من اطر التعاون للجزائر في الفضاء المتوسطي، وتبرز أساسا في الشراكة الاورو متوسطية والحوار مع الحلف الأطلسي ومبادرة 5+5،

وركزت السياسة الخارجية الجزائرية على دعم حركات التحرر عقب الاستقلال وفي نهاية السبعينات تراجعت الدبلوماسية الجزائرية بسبب هامشية الدور الجزائري في القضايا العربية خاصة الحرب اللبنانية، والحرب العراقية الإيرانية، أما في التسعينات فتقهقر الدور الجزائري بسبب الضر وف الأمنية الداخلية والأزمة الاقتصادية نتيجة تراجع أسعار النفط، أما حاليا فهناك مجموعة من التحديات الإقليمية التي يجب أن تتعاطى معها لضمان المصلحة الوطنية.

كما ان الاهتمام الجديد للسياسة الخارجية الجزائرية يركز على البعد الأمني، مع انتشار مختلف التهديدات الأمنية العابرة للحدود والاطوان كالجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والارهاب...

وتبرز ازمة السياسة الخارجية الجزائرية في مدى التوفيق بين المبادئ التي تحكمها لاسيما مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وضرورة النشاط الفاعل في المسائل الاقليمية للدفاع عن مصالحها الحيوية للاضطلاع بدور إقليمي في المنطقة.

